

البيانات المالية

لمشاريع الموازنات العامة

للسنة المالية ٢٠٠٨م



والصلاة والسلام على رسوله محمد الصادق الأمين وعلى آله
وصحبه أجمعين.

الأخ رئيس مجلس النواب
الأخوة أعضاء هيئة رئاسة المجلس
الأخوة والأخوات أعضاء المجلس

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

بدايةً أسمحوا لي بالأصالة عن نفسي ونيابةً عن زملائي رئيس
وأعضاء الحكومة، أن أتقدم لكم بخالص الشكر وعظيم الامتنان
لما لمسناه من مجلسكم الموقر من تعاون صادق، ودعم جاد للحكومة
خلال عمرها القصير، وهو ما يبشر بمرحلة جديدة من العلاقة
الوثيقة بين الحكومة والمجلس أساسها التعاون والتكامل وهدفها
تحقيق آماني وتطلعات شعبنا في الرخاء والنماء وتجاوز كل ما يعيق
ويؤثر على سير عملية التنمية الشاملة في ظل القيادة السياسية
الحكيمة لفخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .
وإعمالاً للمادة (٨٨) من دستور الجمهورية اليمنية، أتشرف بأن
أقدم لكم نيابة عن الحكومة البيان المالي لمشاريع الموازنات العامة
للعام المالي ٢٠٠٨م، والتي تمثل الشريحة السنوية لخطط وبرامج
الحكومة في جوانبها المختلفة، وتعبر عن العلاقة المتميزة بين الحكومة
والمجلس والتي سبق الإشارة إليها من حيث أعمال مبدأ الشفافية
والوضوح في عرض مختلف المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية
والدولية، والتي عكست آثارها على مشاريع الموازنات المعروضة على
مجلسكم الموقر .

الأخوة والأخوات

تستهدف الحكومة من خلال تنفيذ مشاريع الموازنات، تحقيق أهداف الخطط والبرامج والإستراتيجيات التي تضمنها البرنامج العام للحكومة، والذي هو انعكاس لمضامين البرنامج الانتخابي للأخ رئيس الجمهورية، كما تستهدف مشاريع الموازنة تعزيز وتعميق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وإحداث حراك في مختلف المجالات التنموية، والاقتصادية، والإدارية، وبما يكفل رفع مستوى المعيشة والحد من ظاهرة الفقر وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، وكذلك تلبية متطلبات الأمن القومي باعتبار ذلك مطلباً أساسياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الشاملة، وذلك من خلال المرتكزات التالية:-

١- تحقيق تنمية قابلة للاستدامة، تعمل على تحقيق الأهداف العامة للخطة الخمسية الثالثة وخاصة فيما يتعلق بتحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى ٥.٤ ٪، وبما يحقق التوازن في البناء الاقتصادي والاجتماعي والارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية من خلال زيادة مخصصات التعليم والصحة، فضلاً عن التوسع في التعليم الفني والمهني .

٢- احتواء معدلات التضخم، والمحافظة عليها عند نسب معقولة وغير مؤثرة على أداء الاقتصاد الوطني أو على مستوى معيشة ذوي الدخل المحدود، وخلق حالة من الطمأنينة المرتبطة بالعرض الكمي والنوعي للسلع والخدمات، وبما يضمن وصولها إلى المستهلكين بأسعار عادلة، وذلك من خلال الإدارة السليمة للعوامل والأدوات الاقتصادية التي تؤثر فيها .

٣- الحد من الفقر سواء من خلال الزيادة في مخصصات النفقات الاجتماعية، أو زيادة الإنفاق الاستثماري الداعم للنمو، وتركيزه على تمويل مشاريع البنى التحتية وخاصة المشاريع كثيفة العمالة، وبما يعمل على تعزيز قدرة الاقتصاد في إيجاد فرص عمل جديدة.

٤- تعزيز جهود مكافحة الفساد : باعتبار ذلك أحد أهم مكونات البرنامج الانتخابي لفخامة الأخ رئيس الجمهورية، وقد عكست الحكومة في برنامجها عدداً من الإجراءات التي تعمل على تحقيق هدف مكافحة الفساد واعتبار ذلك من أكبر التحديات والهموم التي تواجهها الحكومة .

٥- الاستمرار في تنفيذ مكونات الإصلاح الإداري وتعزيز مكتسبات ما تم تنفيذه في إطار إصلاح الخدمة المدنية، ورفع القدرات المؤسسية وإعداد الكادر البشري بما يتواءم مع التحديث والتطوير في البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة، والعمل على بناء جهاز حكومي كفؤ وفعال .

٦- دعم وتعزيز دور المشاركة الشعبية، من خلال دعم السلطة المحلية مؤسسياً، وبنوياً، ومادياً وبما يحقق العدالة في توزيع منافع التنمية بأبعادها المختلفة انسجاماً مع خطط التنمية والاستراتيجيات المقررة والبناء على المكتسبات التي تحققت في هذا الجانب، وخاصة فيما يتعلق بتفعيل دور المجالس المحلية ومضاعفة جهودها في تحصيل الموارد المحلية في ضوء توجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية، وفي ضوء نتائج الاجتماع المشترك للحكومة وقيادات السلطة المحلية، وبما يكفل توفير الموارد اللازمة لإنجاز المشاريع الخدمية ومشاريع التنمية المدرجة في موازنة السلطة المحلية، ويعمل على إيجاد فرص عمل حقيقية للحد من البطالة، والتخفيف من الفقر، والحد من الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن الرئيسية .

٧- تحسين مستوى الإيرادات العامة، من خلال تطوير أنظمة وآليات الربط والتحصيل لمختلف مصادر الإيرادات العامة، وتقليل الاعتماد على الموارد النفطية القابلة للنضوب، وتنمية الموارد العامة غير النفطية، وإدارتها بكفاءة والبحث عن موارد جديدة لرفد الخزينة العامة .

٨- رفع كفاءة النفقات العامة، وإعادة هيكلتها وتخصيصها بحسب أولويات الإنفاق، والتركيز على الإنفاق الداعم للنمو وتنمية القطاعات الواعدة مثل السياحة والأسماك .

٩- المحافظة على الاستقرار الاقتصادي، عبر محاصرة عجز الموازنة عند مستويات آمنة، وعدم تمويل العجز من مصادر تضخمية واستمرار انتهاج سياسة مرنة لسعر الصرف، لاحتواء أي تقلبات في سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، بما يضمن عدم تجاوز التغير في أسعارها للحدود التي قد تؤثر على الاستقرار والنمو الاقتصاديين، وتعزيز ما تحقق من إنجازات في هذا المجال.

١٠- إعادة النظر في الكثير من القوانين المتعلقة بالجوانب المالية والإدارية، وخاصة فيما يتعلق بمراجعة القوانين الضريبية لجعلها محفزة للنمو، وقابلة للتطبيق، وتعمل على تحفيز القطاع الخاص ليلعب دوره المنشود في التنمية الاقتصادية، والاستفادة من تجارب بعض البلدان ذات الطبيعة والظروف المشابهة لطبيعة وظروف بلادنا .

الأخ رئيس المجلس الأخوة والأخوات الأعضاء

انطلاقاً من تلك المرتكزات، يسرني أن أعرض لكم بإيجاز أهم التطورات الاقتصادية العالمية والمحلية، ومؤشرات الاقتصاد الكلي والملامح الرئيسية للسياسات المالية والنقدية وانعكاساتها في مشاريع الموازنات العامة، وعلى النحو التالي :-

الأوضاع الاقتصادية العالمية والمتغيرات الخارجية :

استمر التوسع الاقتصادي العالمي بوتيرة سريعة خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧م بمعدل نمو تجاوز ٥٪ على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها أسواق المال العالمية، وقد تباين أداء الاقتصاد العالمي في الفترة الماضية بين المجموعات والدول وخاصة في اقتصاديات الدول المؤثرة على معدل النمو العالمي، ولا يزال التوسع مستمراً بقوة في بلدان الأسواق الصاعدة، يقوده النمو السريع في كل من الصين والهند وروسيا، وقد شهدت أسواق الاقتصاديات الصاعدة وأسواق الدول النامية ضغوطات تضخمية ناتجة عن الارتفاع الكبير في أسعار النفط والمشتقات النفطية إلى مستويات قياسية خلال العام، فضلاً عن الضغوط التضخمية الناتجة عن ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية نتيجة لعدم كفاية العرض العالمي لمواجهة الطلب العالمي . ولازال الاقتصاد العالمي يواجه مخاطر حدوث تقلبات غير متوقعة في أسعار النفط .

وبالنسبة لاقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، فمن المتوقع أن يتجاوز معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة ٦٪ في

عام ٢٠٠٧ م . وقد شهدت اقتصاديات دول المنطقة أداءً إيجابياً، سواء الدول المصدرة للنفط أو الاقتصاديات الصاعدة أو البلدان منخفضة الدخل، ويرجع السبب الرئيسي في هذا الأداء الإيجابي إلى استمرار المستوى المرتفع لأسعار النفط والصادرات من السلع الأساسية غير النفطية، وقوة النمو العالمي .

غير أن معدلات التضخم في ازدياد، نتيجة التسارع في نمو الطلب العام في المنطقة، بالإضافة إلى تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للسلع، وقوة التدفقات الأجنبية الداخلة، ويُتوقع أن يصل معدل التضخم المتوسط في المنطقة إلى ٩٪ في عام ٢٠٠٧ م مقارنة بمعدل ٥,٧٪ في العام الماضي. ولا تزال فوائض الموازين الخارجية والمالية العامة مرتفعة في المنطقة نتيجة الأسعار القياسية للنفط .

وتتركز أهم المتغيرات الخارجية التي تؤثر في مشروع الموازنات في :

- تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية صعوداً وهبوطاً لأسباب لا يمكن السيطرة عليها أو الحد منها محلياً أو التوقع بمستوياتها خلال السنوات القادمة، وقد كان وضع أسعار النفط العالمي خلال الربع الأول من هذا العام مؤثراً سلباً على موارد الخزينة العامة، وبدأ الوضع بالتحسن مع بداية النصف الثاني نتيجة الارتفاع الملحوظ في أسعار النفط رغم تأثير هذا التحسن نسبياً بارتفاع تكلفة فاتورة دعم المشتقات النفطية .

- الآثار الإيجابية لنتائج مؤتمر المانحين في لندن نهاية العام الماضي، حيث تضمن مشروع الموازنات زيادة ملموسة في تقديرات الاستخدامات ناتجة عن الزيادة في القروض والمساعدات الخارجية المتاحة للاستخدام، حيث تضمن المشروع إضافة

حوالي مبلغ (١١٠ر٢١٨) مليون ريال في جانبي الاستخدامات والموارد إضافة إلى ما رصد في موازنة العام الحالي ٢٠٠٧م، وهو المبلغ الإضافي المتوقع الحصول عليه خلال العام القادم من التزامات المانحين في لندن ويتضمن ذلك مبلغ (٤٤ر٥٩٩) مليون ريال في شكل منح.

الأوضاع الاقتصادية المحلية:

تتأثر بلادنا بالأوضاع الاقتصادية العالمية عموماً، وبالتغيرات التي تحدث في أسواق النفط على وجه الخصوص، ويتضح ذلك جلياً من وضع واتجاه بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة الماضية والتقديرات الأولية لها خلال هذا العام، والتوقعات المرتبطة بها للعام القادم ٢٠٠٨م، والتي يمكن إيجازها فيما يلي :

١. النمو الاقتصادي :

تُظهر بيانات الحسابات القومية، أن أداء الاقتصاد القومي كان خلال عام ٢٠٠٦م دون المستوى المنشود، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ١٧، ٣٪، ويرجع سبب هذا التراجع إلى انخفاض الناتج المحلي الحقيقي لقطاع استخراج النفط بمعدل مرتفع بلغ ٢٦، ٨٪ مقارنة بمعدل ٧٢، ٠٪ عام ٢٠٠٥م، إلى جانب انخفاض معدل نمو القطاعات غير النفطية، وذلك بسبب استمرار تراجع الناتج المحلي لقطاع الأسماك وكذا تراجع معدل نمو قطاع الصناعة التحويلية وقطاع التمويل والتأمين وقطاع منتجي الخدمات الحكومية .

ويتوقع أن تسفر نتائج تنفيذ العديد من سياسات الإصلاح

المالية والاقتصادية التي قامت الحكومة بتنفيذها خلال العام الحالي، وتلك التي سيتم تنفيذها وعكسها في مشاريع موازنات العام القادم، عن تحقيق تحسن في مستوى أداء الاقتصاد القومي . حيث يتوقع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل ٦,٣٪ عام ٢٠٠٧م، ثم يرتفع إلى ٤,٥٪ عام ٢٠٠٨م ويرجع ذلك إلى توقع تحسن مستوى أداء القطاعات غير النفطية، حيث يرتفع معدل نموها إلى ٥,٥٪ عام ٢٠٠٧م، ثم إلى ٦,١٪ عام ٢٠٠٨م، فيما يستمر تراجع نمو الناتج المحلي الحقيقي لقطاع استخراج النفط خلال العام القادم بمعدل سالب منخفض لا يتجاوز ٤٦,١٪ مقارنة بأرقام العام الحالي .

٢. البطالة:

تعطي الحكومة موضوع البطالة أولوية خاصة، من خلال استمرارها في توفير التمويل اللازم لكافة البرامج التي تقوم بتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة كالصندوق الاجتماعي للتنمية وبرنامج الأشغال العامة، بالإضافة إلى مشاريع الطرق والأشغال العامة في مختلف محافظات الجمهورية، حيث تم تخصيص حوالي مبلغ (٩٣ر٥٦٩) مليون ريال لمشاريع الطرق في موازنات العام القادم على مستوى السلطتين المركزية والمحلية، بالإضافة إلى ذلك، تم تخصيص مبلغ (١٥ر٦٠٠) مليون ريال في موازنات الجهات المختصة للعام القادم وذلك لإعادة تفعيل خدمة الدفاع الوطني، والتي يأتي ضمن أهدافها امتصاص جزء من البطالة الموجودة في سوق العمل، كما تواصل الحكومة سياسة دعم قطاع التدريب الفني والمهني باعتباره يمثل الأداة التي يتم من خلالها تأهيل كوادر سوق العمل، حيث تم تخصيص حوالي (١٧)

مليار ريال لمشاريع وزارة التعليم الفني والمهني، كما تم تخصيص أكثر من (٢) مليار ريال لمواجهة تكلفة الموازنة الوظيفية للجهات والوحدات المختلفة لإستيعاب (١٠ر٨٨٠) فرصة عمل جديدة في عام ٢٠٠٨م.

٣. التضخم:

يعتبر التضخم أحد أهم التحديات التي تواجهها الحكومة وخاصة في ظل تطورات الأسعار في السوق العالمية والتي تؤثر بشكل مباشر في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية، وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية خلال العام الحالي، إلا أن معدل التضخم يتوقع أن يتراجع قليلاً خلال بقية العام، وخاصة في ظل الإجراءات الأخيرة للحكومة والتي عملت على احتواء العوامل التي تؤثر في معدل التضخم وخاصة فيما يتعلق بتفعيل دور الحكومة في تنظيم عمل السوق من خلال كسر حلقات الاحتكار وتوزيع مصادر الاستيراد للسلع الأساسية. ومع استمرار قيام الحكومة بذلك، فضلاً عن أثر التدفقات الأجنبية، وتوقع ارتفاع إنتاجية القطاع غير النفطي ومعدل نموه، كل ذلك سيعمل على احتواء معدل التضخم في عام ٢٠٠٨م ليظل عند حدود ١٠٪.

٤. ميزان المدفوعات:

تُظهر النتائج الأولية لمؤشرات ميزان المدفوعات خلال الفترة الماضية من هذا العام، تحول الفائض المحقق خلال عام ٢٠٠٦م والذي بلغ نحو (١ر٤٤٧) مليون دولار، وبما نسبته ٧٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى عجز يتوقع أن يصل مع نهاية عام ٢٠٠٧م إلى

نحو (١٠٤١) مليون دولار، وبما نسبته ٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي . ويتوقع أن يرتفع عجز ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠٠٨م ليصل إلى نحو (١٢٩٤) مليون دولار، وبما نسبته ٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي . وتُظهر البيانات المتاحة أن تراجع عائدات الصادرات النفطية خلال عام ٢٠٠٧م، وبما نسبته ٣٣٪، واستمرار تراجعها - وإن كان بمعدلات منخفضة حوالي ٤٨٪ - بالإضافة إلى النمو في الواردات من السلع والخدمات، كانا السببين الرئيسيين في تراجع مؤشرات ميزان المدفوعات . ويتوقع تحسناً نسبياً في الأرقام والنسب السابقة مع بدء تدفق الموارد الخارجية الناجمة عن مؤتمر المناخ في لندن .

وبشكل عام، هذه المؤشرات تعكس مدى خطورة الاستمرار في الاعتماد على الصادرات من النفط الخام، وحصص التركيز على الاستثمارات في مجال النفط والغاز، على استقرار الأوضاع الاقتصادية عامة والجهود الإنمائية على وجه الخصوص، مما يعني ضرورة الاهتمام والتركيز على السياسات المحفزة للاستثمار في القطاعات والأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بلادنا فيها بميزة نسبية، تسمح لها بالمنافسة الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى أهمية مراجعة سياسات إدارة الاحتياطيات من النقد الأجنبي واستغلالها أفضل استغلال ممكن يتفق وأفضل التطبيقات، وبما يساهم في تعميق استقرار الأوضاع الاقتصادية وتحفيز النمو المستدام .

٥. أسعار الصرف:

تعكس المؤشرات النقدية التحسن الملموس في استقرار

أسعار الصرف وكفاءة السياسات النقدية والمالية في تحقيق ذلك، وسيستمر البنك المركزي في انتهاج سياسات أسعار صرف مرنة تمنع حدوث التقلبات والتذبذبات الكبيرة في سعر الصرف والتي لا تبررها العوامل الاقتصادية وبحيث تخدم هذه السياسات تشجيع الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الغير نفطية، وخاصة القطاعات الموجهة نحو التصدير، مثل التعدين والصناعات التحويلية، والسياحة، بحيث تكون سياسة سعر الصرف ملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

٦. الاحتياطيات الخارجية :

توضح المؤشرات النقدية أن صافي الأصول الخارجية للبنك المركزي في نهاية شهر أغسطس كانت عند مبلغ (٧١٨٣) مليون دولار مقارنة بمبلغ (٧١٤٩) مليون دولار صافي الأصول الخارجية في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠٦م مما يشير إلى ثبات نسبي في مستوى الاحتياطيات الخارجية خلال الفترة الماضية من هذا العام . ولم يتم تحقيق أية إضافات جوهرية لصافي الاحتياطيات الخارجية للبنك المركزي نتيجة لتراجع عائدات الصادرات النفطية على الرغم من ارتفاع أسعار النفط العالمية . حيث شهدت عائدات الدولة من الصادرات النفطية خلال الفترة يناير - أغسطس ٢٠٠٧م انخفاضاً بحوالي (١١٢٩) مليون دولار من (٢٩٣٥) مليون دولار في الفترة المقابلة من عام ٢٠٠٦م إلى (١٨٠٦) مليون دولار خلال نفس الفترة من هذا العام . ويأتي التراجع في عائدات الصادرات النفطية بشكل أساسي من انخفاض الكميات

المصدرة نتيجة لانخفاض كميات الإنتاج، وفي نفس الوقت زيادة الطلب على المشتقات النفطية محلياً مما يؤثر في زيادة كميات النفط الخام المستهلك محلياً .

وبالنسبة لعام ٢٠٠٨م، وفي ظل استمرار تراجع عائدات الصادرات النفطية وتوقعات عجز ميزان المدفوعات الناجم عن تراجع عائدات الصادرات بسبب تراجع كميات إنتاج النفط والانخفاض في تدفق الاستثمارات في قطاع الغاز، نظراً لوصول مشروع الغاز المسال إلى مرحلة متقدمة، ومع استمرار تنفيذ السياسات النقدية للمحافظة على استقرار أسعار الصرف بسبب الاستمرار في نمو المدفوعات على الواردات، فإن ذلك يتوقع أن يؤثر على حجم الاحتياطات الخارجية بمقدار (٢٩٠ر١) مليون دولار وبما نسبته ٨,١٥٪، مما سيترتب عليه انخفاض قدره تغطية الاحتياطات للواردات عام ٢٠٠٨م إلى نحو (٧,١٣) شهر.

٧. التجارة والصناعة :

يستهدف مشروع الموازنات العامة تحقيق جملة من السياسات والمهام الاقتصادية والتي تعمل على تطوير الفعاليات الصناعية والتجارية ودفع عجلة التنمية والاستثمار الصناعي وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص بهدف زيادة مساهمة القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع الصناعية، وتتمثل أبرز المهام التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها خلال عام ٢٠٠٨م في متابعة الإجراءات والخطوات التنفيذية في مجال الترويج والتنفيذ لمشروع المناطق الصناعية باعتبار ذلك في مقدمة المشاريع التنموية والإستراتيجية

التي تسعى الحكومة إلى تحقيقها، بالإضافة إلى متابعة تطوير الصناعات الصغيرة والتي تسهم في توفير المزيد من فرص العمل والتخفيف من الفقر، وكذا تفعيل الإجراءات المتعلقة بالنشاط التجاري وزيادة الصادرات وتنظيم التجارة الداخلية ومحاصرة الاحتكار، بما يحقق استقرار الأوضاع التموينية والسعرية وحماية المستهلك .

الملاح الرئيسة لمشاريع الموازنات العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٨ م :

الأخ/ رئيس المجلس الأخوة والأخوات الأعضاء

إن مشروع الموازنة يمثل خطة الحكومة المالية السنوية، والتي تعكس بشفافية وموضوعية كل الأهداف والسياسات والبرامج التي ستعمل الحكومة على تحقيقها، سواءً تلك التي تضمنها البرنامج العام للحكومة، أو كإجراءات تنفيذية للاستراتيجيات والخطط، والتي تأتي توأماً لما تم في موازنات سابقة أو استكمالاً لها، وتستهدف السياسات المالية والنقدية في مشروع الموازنات، المساهمة في تحقيق معدل نمو حقيقي واحتواء معدلات التضخم، وسيتم ذلك من خلال التنسيق الكامل بين إدارتهما وتفعيل أدواتهما، وربط ذلك بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وبالشكل الذي يضمن تناسق السياسات الكلية وتكاملها وتحقيق أهدافها المحفزة للنمو.

ومن استقراء مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠٠٨ م، وما تضمنته من مؤشرات عامة وقطاعية نلاحظ ما يلي :

- بنيت الموازنات العامة في ضوء التطورات الاقتصادية التي تم شرحها أخذاً في الاعتبار التطورات السلبية في الموارد العامة الناتجة عن انخفاض الموارد النفطية، مما استلزم توجيه الإنفاق نحو القطاعات الواعدة غير النفطية ذات الأولوية التي تساعد في تحقيق النمو

- القابل للاستمرار، وتخصيص الموارد لتمويل النفقات الحتمية .
- لازالت الموارد النفطية تمثل المورد الرئيسي لتمويل الإنفاق العام، ويتوقع أن تبلغ (٨٨٨ر٥٥٤) مليون ريال مقارنة بمبلغ (٩٩٨ر٠١٧) مليون ريال ربط عام ٢٠٠٧م، إلا أن نسبة الموارد النفطية انخفضت إلى نحو ٤٩٪ من إجمالي الإنفاق العام و إلى نحو ٦٩٪ من الإنفاق الجاري، مقارنة بنسبة ٦٢٪، ٨٢٪ عام ٢٠٠٧م على التوالي . ويعود هذا الانخفاض بشكل أساسي إلى انخفاض مبيعات النفط الخام المصدر نظراً لانخفاض كميات الإنتاج، وقد شكل هذا الانخفاض ضغطاً كبيراً على خطة الإنفاق العام، وكذلك على زيادة مبلغ العجز، حيث أن انخفاض الإيرادات النفطية عكس نفسه على مبلغ العجز المقدر، وهو ما يعكس خطورة استمرار الاعتماد على إيرادات النفط في تمويل الموازنة العامة .
- وفي هذا الإطار ستعمل الحكومة على تنفيذ إجراءات تضمن تقليل الآثار السلبية الناتجة عن عجز الموازنة عند الحدود المخططة .
- ويتوقع أن تشهد الموارد العامة زيادة بسيطة ناتجة عن التحسن في مستوى المساعدات الخارجية وإدماجها في مشروع الموازنة، بالإضافة إلى تنمية حصة الحكومة من فائض أرباح مؤسسات القطاع العام وتحسن إيرادات الغاز والإيرادات الذاتية غير النفطية الأخرى . ويتوقع نمو الموارد العامة بما نسبته ٦٣٪، من (١ر٤٣٤) مليار ريال في عام ٢٠٠٧م إلى (١ر٥٢٤) مليار ريال .
- كما ستشهد النفقات العامة زيادة بسيطة بحوالي مبلغ (٢٠٧)

مليار وبنسبة نمو ١٢ر٨٪ من (١٦٢٢) مليار ريال في عام ٢٠٠٧م إلى (١٨٢٩) مليار ريال.

• وتحتل نفقات الأجور والمرتبات حيزاً كبيراً في هيكل الإنفاق العام بلغت نسبته ٢٧٪ من إجمالي الإنفاق العام مقارنة بنسبة ٢٩٪ في عام ٢٠٠٧م، وسيتم تجسيد توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بتنفيذ المرحلة الثانية من إستراتيجية الأجور والمرتبات خلال العام المالي القادم .

• كما تحتل نفقات دعم المشتقات النفطية، ومدفوعات الفوائد، حيزاً رئيسياً كبيراً في هيكل الإنفاق العام . حيث بلغت في مشروع ٢٠٠٨م حوالي (٤, ٣٠٩) مليار ريال دعم المشتقات النفطية و(٩٨) مليار ريال نفقات الفوائد وبإجمالي (٤٠٧ر٤) مليار ريال وبما نسبته ٢٢ر٣٪ من إجمالي الإنفاق العام، مقارنة بمبلغ (٣٢٨) مليار ريال و(٩٦ر٢) مليار ريال ربط عام ٢٠٠٧م وبإجمالي مبلغ (٤٢٤ر٢) مليار ريال، وبما نسبته ٢٦ر٢٪ من إجمالي الإنفاق العام. وقد تم احتساب فاتورة الدعم للمشتقات النفطية في موازنة العام القادم على أساس سعر (٥٥) دولار للبرميل من النفط الخام وهو نفس السعر المستخدم لاحتساب الإيرادات النفطية .

• ولا زالت المشاريع الاستثمارية في مشروع الموازنات تركز على مشاريع البنى التحتية، وخاصة في مجالات الطرق، والكهرباء، والمياه، والتعليم، والصحة، مع إعطاء المشاريع كثيفة العمالة الأولوية لما لها من أهمية في إيجاد فرص عمل جديدة للشباب .

وتقدر مخصصات النفقات الرأسمالية والاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة عام ٢٠٠٨م بمبلغ (٥٤٢) مليار ريال مقارنة بمبلغ (٤٠٢) مليار ريال لعام ٢٠٠٧م وبزيادة بلغت (١٤٠) مليار ريال، وذلك يمثل حوالي ٦٨٪ من الزيادة الإجمالية في النفقات العامة، ويشمل ذلك ما ستتحمله الموازنة العامة كمشاركة في أسهم رأس مال الوحدات الاقتصادية في مجال دعم وتنفيذ المشاريع التي تقوم بها هذه الوحدات .

- وستستمر جهود تطوير البناء الهيكلي والمؤسسي للجهاز الإداري للدولة ومؤسسات ووحدات القطاع العام من خلال استكمال مكونات برنامج إصلاح الخدمة المدنية، وخاصة فيما يتعلق بجهود إعادة البناء والهيكلية وإصلاح الأوضاع التنظيمية القائمة بمختلف جوانبها وبناء قاعدة بيانات شاملة للهيكل التنظيمية والوظيفية، واستكمال إصدار البطاقة الوظيفية المعتمد على نظام البصمة والصورة في مختلف أجهزة الدولة المدنية والعسكرية والعمل على إزالة كافة الأوضاع غير القانونية بحسب الأهداف الواردة بالقانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٠٥م بشأن نظام الوظائف والأجور والمرتبات .

- وعملاً بتوجيهات فخامة الأخ/ علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية، بضرورة معالجة الأسباب الكامنة وراء ظاهرة الفساد، عملت الحكومة على تنفيذ العديد من السياسات والإجراءات التي تكفل مكافحة هذه الظاهرة، وتحقيق الشفافية، وتعزيز الإدارة السليمة، وتبسيط الإجراءات من خلال :

- تبني سياسات مالية واضحة وشفافة .
- إعادة النظر في منظومة القوانين المالية والاقتصادية؛ حيث يجري العمل الآن على مراجعة كل من القانون المالي، وقانون ضرائب الدخل، وقانون الاستثمار، وتعمل التعديلات المقترحة على جعل هذه القوانين أكثر شفافية، ومحفزة للنمو .
- إقرار البدء بتنفيذ المرحلة الثانية من الإستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور والتي تهدف إلى تحسين مستوى معيشة الموظفين في الجهازين المدني والعسكري وبما يعمل على إزالة دوافع الفساد في الوظيفة العامة.
- تعزيز برامج حوسبة الأنشطة الحكومية وخاصة تلك المرتبطة بتقديم الخدمات العامة، وبما يكفل تبسيط الإجراءات وتقليل الاحتكاك بين المستفيدين، والقائمين على تنفيذ العمليات المالية المختلفة.
- المصادقة على قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية، والبدء باستخدام أدلة المشتريات والمناقصات الحكومية، والعمل على إصدار قانون جديد لمكافحة غسيل الأموال، والذي يعزز المنظومة التشريعية والتنفيذية لمكافحة الفساد .
- تفعيل نشاط الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، حيث تم تعيين أعضاء الهيئة، وتم وضع المخصصات المالية اللازمة في مشروع الموازنات العامة للعام القادم، وبما يمكن الهيئة من القيام بمهامها، ومن جانب الحكومة صدرت التوجيهات

لجميع الجهات بإلزام جميع العاملين في وحدات الجهاز الإداري والقطاعين العام والمختلط وكل من يلزمهم القانون، بتقديم إقرار الذمة المالية للهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، وقد بدأت هذه الوحدات والعاملين فيها بتسليم إقراراتهم تباعاً .

- وستستمر الحكومة في تعزيز نظام السلطة المحلية ودعم اللامركزية المالية والإدارية من خلال تنفيذ التوصيات التي نتجت عن اللقاء المشترك للحكومة مع قيادات السلطة المحلية فيما يتعلق بتعزيز وتنمية الموارد الذاتية للسلطة المحلية، وزيادة الدعم المركزي، وقيام مكونات السلطة المحلية بدورها الأساسي في الرقابة على تنفيذ المشروعات التنموية . ولتحقيق ذلك تضمنت مشاريع الموازنات لعام ٢٠٠٨م زيادة جوهرية في مقدار الدعم المركزي لمشاريع السلطة المحلية ليصل إلى مبلغ (١٥) مليار ريال مقارنة بمبلغ (٤٥٦٣ر٤) مليون ريال المرصودة في موازنة العام الجاري وبنسبة زيادة تصل إلى أكثر من ٢٢٨٪. كما تبلغ تقديرات الاستخدامات العامة للسلطة المحلية في مشروع موازنة عام ٢٠٠٨م حوالي (٢٥٢٦٦٦ر٢) مليون ريال مقابل مبلغ (٢٠٠٣٧٨ر٢) مليون ريال في اعتمادات موازنة عام ٢٠٠٧م، بزيادة قدرها (٥٢٢٨٨ر٥) مليون ريال وبنسبة ٢٦٪ .

- كما أن مشاريع الموازنات العامة ستعمل على تعزيز وتحسين مستوى الخدمات العامة الأساسية، من خلال الحرص على تخصيص الموارد للجهات التي تقوم بتقديم الخدمات العامة في ضوء الإمكانيات المتاحة وعلى النحو التالي :

أولاً: التعليم :

تُقدر إجمالي الاعتمادات المدرجة في مشروع الموازنة العامة للدولة، وكذلك مشروع موازنة وحدات القطاع الاقتصادي لعام ٢٠٠٨م لقطاع التعليم بمبلغ (٢٩١ر٠٦٩) مليون ريال، مقابل مبلغ (٢٢٨ر٢٨٦) مليون ريال عام ٢٠٠٧م، بزيادة قدرها (٦٢ر٢٤٠) مليون ريال ونسبة ٢٧ر٣٪. ولا يتضمن ذلك الزيادة الناتجة عن تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية للمرتبات والأجور .

ثانياً: الصحة :

تُقدر الاعتمادات المدرجة في مشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروع موازنة وحدات القطاع الاقتصادي لعام ٢٠٠٨م لقطاع الصحة بمبلغ (٩٠ر٢٥٧) مليون ريال، مقابل مبلغ (٥٧ر٦٠٢) مليون ريال عام ٢٠٠٧م، بزيادة قدرها (٣٢ر٦٥٥) مليون ريال ونسبة ٥٧٪.

ثالثاً: النفقات على البنى التحتية :

تستهدف المشاريع الاستثمارية في مشروع الموازنة العامة للدولة، ومشروع موازنة الوحدات الاقتصادية خلال العام القادم تعزيز البيئة الاستثمارية من خلال التركيز على مشاريع البنى التحتية اللازمة لجذب ونجاح الاستثمارات، لما لذلك من تأثير في ارتفاع معدل نمو الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، وبالتالي مكافحة الفقر وتحسين مستوى معيشة المواطنين، وانطلاقاً من ذلك عملت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية والعام المالي الحالي، على تخصيص موارد

كبيرة محلية، وخارجية لتمويل هذه المشاريع، وخاصة مشاريع الطرق، والمياه، والكهرباء. وتستمر سياسة الحكومة في التركيز على مشاريع البنى التحتية في موازنة العام القادم، حيث تُقدر الاعتمادات المدرجة في مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠٠٨م لمشاريع البنى التحتية على النحو التالي:

مليون ريال

٩٣ر٥٦٩	- قطاع الطرق :
١٨٢ر٩٢٤	- قطاع الكهرباء :
٤٨ر٩٨٤	- قطاع المياه :

- برامج شبكة الأمان الاجتماعي :

ترصد الحكومة سنوياً المخصصات اللازمة لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي والتي تستهدف تخفيف مستويات الفقر، وإيجاد فرص عمل جديدة. وبالإضافة إلى الدعم النقدي للمستهدفين في إطار برنامج صندوق الرعاية الاجتماعية، تم تخصيص التمويل اللازم لتفعيل برامج شبكة الأمان الاجتماعي الأخرى والتي تقوم بتنفيذ مشاريع البنى التحتية سواء من خلال التمويل الذاتي، أو القروض والمساعدات الخارجية الموجهة لتمويلها، وتُقدر الاعتمادات المرصودة لهذه البرامج في مشاريع موازنات عام ٢٠٠٨م على النحو التالي :

مليون ريال

٢٢ر٨٤٨	- صندوق الرعاية الاجتماعية
٢١ر٠٥٨	- الصندوق الاجتماعي للتنمية
١٦ر٩٧٠	- برنامج الأشغال العامة

الأخ / رئيس المجلس الأخوة والأخوات الأعضاء

أما فيما يتعلق بالملاح الرئيسية لمشروع قانون الموازنة العامة للدولة للعام المالي ٢٠٠٨م، فأود إيجازها على النحو التالي:

أولاً: جانب الموارد العامة :

قدرت الموارد العامة للعام المالي ٢٠٠٨م بمبلغ (١٥٢٤ر٥٠٣) مليون ريال موزعة على النحو التالي :-

١. الموارد العامة بدون الاقتراض :

قدرت الموارد العامة بدون الاقتراض بمبلغ (١٤٠٠ر٣٦٦) مليون ريال، وقد جاءت هذه التقديرات بصورة أساسية محصلة لما يلي :

مليون ريال

٨٨٨ر٥٥٤	- إيرادات النفط والغاز
٢٧٥ر٣٩٣	- إيرادات الضرائب
٤٦ر٠٧٢	- إيرادات الجمارك
٧٤ر٣٢٢	- حصة الحكومة من فائض الأرباح
٦٤ر٤٩٣	- المنح المتوقعة

٢. الموارد من القروض :

قدرت الموارد من القروض بمبلغ (١٢٤ر١٣٧) مليون ريال .

ثانياً: جانب الاستخدامات العامة:

بلغ إجمالي الاستخدامات العامة المقدرة في مشروع الموازنة العامة للدولة للعام القادم مبلغ (١٨٢٩٥٨٥ر١) مليون ريال موزعة على النحو التالي :

١. النفقات الجارية :

قُدرت النفقات الجارية في المشروع بحوالي مبلغ (١٢٨٧٥٨٩ر١) مليون ريال بزيادة مقدارها (٦٧١٢٧ر١) مليون ريال أو ما نسبته ٥,٥% عن ربط عام ٢٠٠٧ م. وأهم أوجه صرف النفقات الجارية :

مليون ريال

٤٩٩٧٧١	- أجور وتعويضات العاملين
٢٩٤٦٩	- نفقات السلع والخدمات
٤٦٥٨٣٦	- الإعانات والمنح الاجتماعية

٢. النفقات الرأسمالية :

قدرت النفقات الرأسمالية والاستثمارية في المشروع بحوالي مبلغ (٥٤١٩٩٦ر٥) مليون ريال بزيادة مقدارها (١٣٩٩٦٦ر١) مليون ريال وما نسبته ٣٥% عن ربط عام ٢٠٠٧ م وموزعة على النحو التالي :

مليون ريال

٤٤٣٥٢٩	- اكتساب الأصول غير المالية
٩٨٤٦٧	- اكتساب الأصول المالية

ثالثاً: العجز في الموازنة العامة :

في ضوء التقديرات لكل من الموارد والاستخدامات، يتوقع أن يسفر تنفيذ الموازنة عن عجز نقدي كلي يبلغ (٣٤٨, ٣٩٩) مليون ريال وعن عجز نقدي صافي يبلغ (٠٨٢, ٣٠٥) مليون ريال وبنسبة ٨٪ و ١, ٦٪ على التوالي، من ناتج محلي إجمالي بمقدار (٤, ٩٦٦, ٠٠٠) مليون ريال . وتعود الأسباب الرئيسية للزيادة في هذا العجز إلى حرص الحكومة على تمويل النفقات الحتمية في الجانب الجاري، وتمويل المشاريع الرأسمالية المعززة للنمو الاقتصادي، ومتطلبات ترسيخ الأمن القومي . وقد تضمنت مجلدات الموازنات المرفقة تفاصيل كاملة عن مشاريع الموازنات العامة المختلفة لعام ٢٠٠٨ م .

الأخ/ رئيس المجلس الأخوة والأخوات الأعضاء

إن التعاون الوثيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية لاشك أن له مردوداً ايجابياً كبيراً في تحقيق أهداف البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسيعمل ذلك على تعزيز دور الرقابة الشعبية من خلال مجلسكم الموقر، وسيؤدي ذلك بكل تأكيد إلى محاصرة الفساد وتجفيف منابعه وتوجيه كامل إمكانات الدولة وطاقاتها لتعزيز عملية التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة في كافة المجالات .

ومن جانبنا في الحكومة، نود أن نؤكد لمجلسكم الموقر بأننا سنعطي آراءكم وتوصيات مجلسكم جل الاهتمام .

ولا يفوتني في الأخير أن أتقدم بالشكر والتقدير لمجلس النواب على مؤازرة جهود الحكومة، ونسأل الله إن يوفقنا ويكلل جهودنا جميعاً لما فيه رفعة الوطن وتحسين مستوى معيشة أبناءه، في ظل قيادة فخامة الأخ / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .

قال تعالى :

﴿وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

والسلام عليكم ورحمة الله ؛؛

نعمان طاهر الصهبي

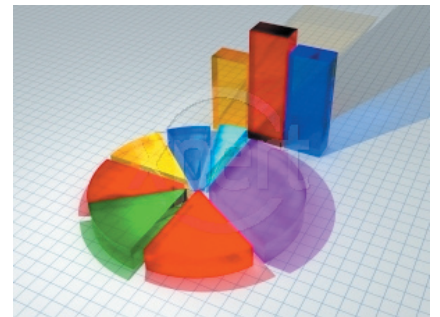
وزير المالية

البيانات المالية

لمشاريع الموازنات العامة

ملخص

جداول مشاريع الموازنات العامة
للسنة المالية ٢٠٠٨م



خلاصة تقديرات العجز النقدي للسنة المالية ٢٠٠٨ م

الأرقام بملايين الريالات

تقديرات السنة المالية ٢٠٠٨ م	موازنة ٢٠٠٧ م	البيان
١.٥٢٤.٥٠٣	١.٤٣٤.١٦٦	جملة الموارد العامة
١.٤٠٠.٣٦٦	١.٣٧٥.٦٤٨	جملة الموارد العامة بدون الاقتراض
١.٨٢٩.٥٨٥	١.٦٢٢.٤٩١	جملة الاستخدامات العامة
١.٧٩٩.٧١٤	١.٥٩٩.٩٤٣	جملة الاستخدامات العامة بدون تسديدات القروض
٣٩٩.٣٤٨-	٢٢٤.٢٩٥-	العجز النقدي الكلي
٩٤.٢٦٦	٣٥.٩٧٠	صافي التمويل الخارجي
٣٠٥.٠٨٢ -	١٨٨.٣٢٥ -	العجز النقدي الصافي
٤.٩٦٦.٠٠٠	٣.٩٨٤.١٦٢	الناتج المحلي الاجمالي
% ٨,٠٤ -	% ٥,٦٣ -	نسبة العجز النقدي الكلي الى الناتج المحلي الاجمالي
% ٦,١٤ -	% ٤,٧٣ -	نسبة العجز النقدي الصافي الى الناتج المحلي الاجمالي

الميزانية بأول الربوات

خلاصة تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ م

ثانياً : الأستخدامات العمومية

	تقديرات			رابط	تقديرات	فعلي
	٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م			

أ) موازنة التشغيل

البيانات	٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	رابط	٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م
البيانات (١) الإوزانات الضريبية	٣٨٦,٨٤٩,٥٩٨	٤٦٣,٧٨٣,٩٨٣	٤٩٩,٧٧١,٣١٧	٣٣٠,١٣٣,٥٦٦	٣٣٠,١٣٣,٥٦٦	٣٦٥,٤٠٣,٧٧١	٣٦٦,٣٩٦,٣٣٣
البيانات (٢) التفتت على السلع والخدمات والممتلكات	٢٢٤,٧٠٥,٠٩٩	٢٦٩,٥٨٤,٤٠١	٢٩٤,٤٦٨,٨٦٨	٦٤,٤٩٢,٢٦٢	٦٤,٤٩٢,٢٦٢	١٩,٨٩٣,٠٠٩	١٥,٠١٦,٣٩٨
البيانات (٣) الأرباح والمخسرات الإجمالية	٤١٨,٠١٨,٣٦٤	٤٦٤,٢١٣,٤٥٥	٤٦٥,٨٣٦,٧١٥	٩٩٨,٩٧١,٦١٣	٩٩٨,٩٧١,٦١٣	١,٠٨٦,٥٥٢,٠٩٢	١,١٦٥,٥٩٣,٤٦٥
المجموع	١,٠٠٦,٥٦٢,٠٥٦	١,٢٠٢,٥٨١,٨٤١	١,٢٦٠,٠٨٤,٤١٦	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٤٥٧,٠٠٦,١٨٦	١,٤٥٧,٠٠٦,١٨٦
البيانات (٤) التفتت على السلع والخدمات والممتلكات	٣٨٤,٩٣٧,١٩٥	٤٦٤,٢١٣,٤٥٥	٤٦٥,٨٣٦,٧١٥	١,٣٧١,٨٤٨,٨٧٢	١,٣٧١,٨٤٨,٨٧٢	١,٤٤٧,٠٠٦,١٨٦	١,٤٤٧,٠٠٦,١٨٦
المجموع	٣٨٤,٩٣٧,١٩٥	٤٦٤,٢١٣,٤٥٥	٤٦٥,٨٣٦,٧١٥	١,٣٧١,٨٤٨,٨٧٢	١,٣٧١,٨٤٨,٨٧٢	١,٤٤٧,٠٠٦,١٨٦	١,٤٤٧,٠٠٦,١٨٦
البيانات (٥) الأرباح والمخسرات الإجمالية	١,٠٠٦,٥٦٢,٠٥٦	١,٢٠٢,٥٨١,٨٤١	١,٢٦٠,٠٨٤,٤١٦	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٤٥٧,٠٠٦,١٨٦	١,٤٥٧,٠٠٦,١٨٦
المجموع	١,٠٠٦,٥٦٢,٠٥٦	١,٢٠٢,٥٨١,٨٤١	١,٢٦٠,٠٨٤,٤١٦	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٣٩٣,٥٩٧,٨٠١	١,٤٥٧,٠٠٦,١٨٦	١,٤٥٧,٠٠٦,١٨٦

ب) المعاملات في الأصول غير المالية

البيانات	٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	رابط	٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م
عجز رصيد التشغيل	٧٧٤,٠١٤,٢٠٦	٣٠١,٣٧٧,٠١٤	٤٤٣,٥٩٩,٣٣٧	١٠٦,٠٠٨,٤٦٦	١٠٦,٠٠٨,٤٦٦	١٥١,١٣٧,٤٨١	٣٨٤,٩٣٧,١٩٥
البيانات (٤) التفتت على الأصول غير المالية	٦٨,٩٧٣,٨٩٥	٧٨,٠٩٤,٦٧٨	٦٨,٥٩٥,٤٥٨	٤٤٩,٨٥١	٤٤٩,٨٥١	٣٣٠,٩٤١	٢٧٧,٧٢٦,٩
البيانات (٥) التفتت على الأصول المالية وتحت الأصول (بوتون تصورات العموم)	٣٤٢,٩٨٨,١٠١	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٥١٢,١٢٤,٧٩٥	١٠٦,٤٥٨,٦١٧	١٠٦,٤٥٨,٦١٧	١٥١,١٧٨,٤٣٣	٣٨٨,٧٣٢,٣٩٤
المجموع	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣
البيانات (٥) التفتت على الأصول المالية وتحت الأصول (بوتون تصورات العموم)	٣٨٨,٧٣٢,٣٩٤	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٥١٢,١٢٤,٧٩٥	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٣٨٨,٧٣٢,٣٩٤
المجموع	٣٨٨,٧٣٢,٣٩٤	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٥١٢,١٢٤,٧٩٥	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٣٧٩,٤٨١,٦٩٢	٣٨٨,٧٣٢,٣٩٤

ج) المعاملات في الأصول المالية و التمويل

البيانات	٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م	رابط	٢٠٠٦ م	٢٠٠٧ م	٢٠٠٨ م
العجز التقني	٢٢٧,٧٦٣,٣٧٠	٤٠٥,٦٦٦,٥٧٨	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣	٤٥٠,٧٣٤,٢٩٣
البيانات (٥) التفتت على الأصول المالية وتحت الأصول (بوتون تصورات العموم)	١٤٤,٩٦٦,٩٧٨	٢٢٠,٥٤٧,٧٥٤	٢٩٨,٨٧١,١٩٦	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٥٨,٥١٧,٩٥٧	٣٣٣,٩٨١,٠٥٩
البيانات (٥) التفتت على الأصول المالية وتحت الأصول (بوتون تصورات العموم)	١٤٤,٩٦٦,٩٧٨	٢٢٠,٥٤٧,٧٥٤	٢٩٨,٨٧١,١٩٦	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٥٨,٥١٧,٩٥٧	٣٣٣,٩٨١,٠٥٩
المجموع	١٤٤,٩٦٦,٩٧٨	٢٢٠,٥٤٧,٧٥٤	٢٩٨,٨٧١,١٩٦	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٥٨,٥١٧,٩٥٧	٣٣٣,٩٨١,٠٥٩
البيانات (٥) التفتت على الأصول المالية وتحت الأصول (بوتون تصورات العموم)	١٤٤,٩٦٦,٩٧٨	٢٢٠,٥٤٧,٧٥٤	٢٩٨,٨٧١,١٩٦	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٥٨,٥١٧,٩٥٧	٣٣٣,٩٨١,٠٥٩
المجموع	١٤٤,٩٦٦,٩٧٨	٢٢٠,٥٤٧,٧٥٤	٢٩٨,٨٧١,١٩٦	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	٥٨,٥١٧,٩٥٧	٣٣٣,٩٨١,٠٥٩
العجز التقني	٢٣٠,٩٢٢,٢٥٤	٤٣٥,٥٣٧,٧٣٤	٤٣٥,٥٣٧,٧٣٤	٣٠٥,٠٨٢,٣٤٣	٣٠٥,٠٨٢,٣٤٣	١٨٨,٣٣٤,٧٠٧	١,٤٨٤,٥٨٢,٨٩٤
إجمالي الأستخدامات العمومية	١,٤٨٤,٥٨٢,٨٩٤	١,٦٢٢,٤٩٠,٨٣٧	١,٨٨٩,٥٨٥,٣٣٦	١,٦٢٢,٤٩٠,٨٣٧	١,٦٢٢,٤٩٠,٨٣٧	١,٤٨٤,٥٨٥,٣٣٦	١,٤٨٤,٥٨٢,٨٩٤

**تقديرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ م
الموارد العامة على مستوى الابواب**

المبالغ بالآلاف الريالات

نسبة الزيادة أو النقص	التغير	تقديرات الموازنة ٢٠٠٨ م		تقديرات الموازنة ٢٠٠٧ م		المبيان
		نسبة كل باب الى اجمالي التقديرات	التقديرات	نسبة كل باب الى اجمالي الربط	الربط	
% ٦,٣٠	٩٠,٣٣٦,٩٠٣	% ١٠٠,٠٠٠	١,٥٢٤,٥٠٣,٠٣٣	% ١٠٠,٠٠٠	١,٤٣٤,١٦٦,١٣٠	الإجمالي العام للموارد
% ٢٤,٣٩	٦٤,٧٢٩,٧٥٥	% ٢١,٦٦	٣٣٠,١٣٣,٥٢٦	% ١٨,٥١	٢٦٥,٤٠٣,٧٧١	الباب الأول (١): الإيرادات الضريبية
% ٢٢٤,٢٠	٤٤,٥٩٩,٦٥٣	% ٤,٢٣	٦٤,٤٩٢,٦٦٢	% ١,٣٩	١٩,٨٩٣,٠٠٩	الباب الثاني (٢): المنح
% ٨,٠٦	٨٧,٥٨٠,٤٧٩-	% ٦٥,٥٣	٩٩٨,٩٧١,٦١٣	% ٧٥,٧٦	١,٠٠٨,٥٥٢,٠٩٢	الباب الثالث (٣): إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة
% ٣٥,٩٣	١١٨,٩١٠	% ٠,٠٣	٤٤٩,٨٥١	% ٠,٠٢	٣٣٠,٩٤١	الباب الرابع (٤): التصرف في الأصول غير المالية
% ١١٠,٤٦	٦٨,٤٦٩,٠٦٤	% ٨,٥٦	١٣٠,٤٥٥,٣٨١	% ٤,٣٢	٦١,٩٨٦,٣١٧	الباب الخامس (٥): التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم
% ٨٢,١٧	٢,٨٤٩,٩٨٤	% ٠,٤١	٦,٣١٨,٣٤٤	% ٠,٢٤	٣,٤٢٨,٣٣٠	محصلات الإقراض المحلي والتصرف في الأصول المالية المحلية
% ١١٢,١٣	٦٥,٦١٩,٠٨٠	% ٨,١٤	١٢٤,١٣٧,٠٣٧	% ٤,٠٨	٥٨,٥١٧,٩٥٧	الإقراض الخارجي وإصدار أوراق مالية خارجية بخلاف الأسهم

تقريرات الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ م
الاستخدامات العامة على مستوى الأبواب

نسبة الزيادة أو النقص	التغير	تقريرات الموازنة ٢٠٠٨ م		تقريرات الموازنة ٢٠٠٧ م		البيان
		نسبة كل باب الى اجمالي التقديرات	التقديرات	نسبة كل باب الى اجمالي الاعتمادات	الاعتماد	
% ١٢,٧٦	٢٠٧,٠٩٤,٥٣٩	% ١٠٠,٠٠٠	١,٨٢٩,٥٨٥,٣٧٦	% ١٠٠,٠٠٠	١,٦٢٢,٤٩٠,٨٣٧	الإجمالي العام للإستخدامات
% ٧,٨٨	٣٦,٤٨٧,٣٣٤	% ٢٧,٣٢	٤٩٩,٧٧١,٣١٧	% ٢٨,٥٥	٤٦٣,٢٨٣,٩٨٣	الباب الأول (١): أجور وتعويضات العاملين
% ٩,٢٣	٢٤,٨٨٤,٤٦٧	% ١٦,٠٩	٢٩٤,٤٦٨,٨٦٨	% ١٦,٦٢	٢٦٩,٥٨٤,٤٠١	الباب الثاني (٢): نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
% ٠,٣٥	١,٦٢٣,٢٦٠	% ٢٥,٤٦	٤٦٥,٨٣٦,٧١٥	% ٢٨,٦١	٤٦٤,٢١٣,٤٥٥	الباب الثالث (٣): الإعانات والمنح والمنافع الإجتماعية
% ١٧,٦٨	٤,١٣٢,٩٣٣	% ١,٥٠	٢٧,٥١٢,٤٨٥	% ١,٤٤	٢٣,٣٧٩,٥٥٢	نفقات غير مبررة
% ٤٧,١٦	١٤٢,١٤٢,٣٢٣	% ٢٤,٢٤	٤٤٣,٥٢٩,٣٣٧	% ١٨,٥٨	٣٠١,٣٨٧,٠١٤	الباب الرابع (٤): إكتساب الأصول غير المالية
% ٢,١٦	٢,١٧٥,٧٧٨	% ٥,٣٨	٩٨,٤٦٦,٦٥٤	% ٦,٢٠	١٠٠,٦٤٢,٤٣٢	الباب الخامس (٥): إكتساب الأصول المالية وتسيديتات القصور
% ١٢,٩٢	٩,٩٦٦,١٥٣	% ٣,٦٧	٦٧,١٩٠,١٥٧	% ٤,٧٦	٧٧,١٥٦,٣١٠	الإقراض المحلي واكتساب أصول مالية محلية
% ٤٩,٧٦	٤٦٦,٩٣٣	% ٠,٠٨	١,٤٠٥,٣٠١	% ٠,٠٦	٩٣٨,٣٦٨	الإقراض الخارجي واكتساب أصول مالية خارجية
% ٣٢,٤٨	٧,٣٢٣,٤٤٢	% ١,٦٣	٢٩,٨٧١,١٩٦	% ١,٣٩	٢٢,٥٤٧,٧٥٤	سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم

تقديرات التوازنات العامة المحلية للسلطة المحلية للسنة المالية ٢٠٠٨ م
الجدول التجميعي للاستخدامات العامة للسلطة المحلية على مستوى المحافظات حسب التيبويب الاقتصادي (على مستوى الباب)

نسبة التغير	١٧,١٦	٤٦,٢٥	١٦,٦٨	٦٦,٠٥
مقدار التغير	٢٧.٣٩٦.٤٢٦	٤.٣٣٥.٦٥٦	٤٨.٩٢١	٢٠.٥٠٧.١٣٣
ربط ٢٠٠٧	١٥٩.٦٦١.٦٦٢	٩.٣٧٤.٢٢٠	٢٩٣.٣٧٣	٣١.٠٤٨.٨٥٨
تقديرات ٢٠٠٨	١٨٧.٠٥٨.٠٨٨	١٣.٧٠٩.٨٧٦	٣٤٢.٢٩٤	٥١.٥٥٥.٩٩١
ريمة	٣.١٤٠.٧٢٢	٢٨٢.٧١٠		١.٨١٨.٤٢٩
الضالع	٤.٦٧٩.٢٩٦	٣٧١.٣٣٠	٢٥.٣٠٠	١.٣٣٣.٤٩٢
عمران	٧.٦٦٤.٢٧٩	٤٣٣.٦٩٤	٢.٥٢٣	١.٧٤٦.٥٨٢
الجوف	٢.٧٨٣.٣٢٠	٢٣٢.٠٨٧	٤.٩٧٥	٩٠.٠٥٢٢
مأرب	٣.٥٩٧.٤٩٩	٦٠٣.٧٧٧	٧.٩٠٨	٩٣٠.٤٤٨
المحويت	٥.١١٨.١٧٣	٣١٣.٥٥٠	١.٤٥٠	١.٤٣٤.٥٠٧
البيضاء	٤.٥٠٠.١٤٢	٤٨٣.١٨٢	٥٠.٩٢	٢.٤١٩.١٥٧
صعدة	٤.٥٠٥.٤٢١	٤٠٥.٦٧٣	٧.٤٠٤	١.٥٧٨.٣٤٥
المهرة	١.٦٢١.٧٩٧	٢٧٦.٦٦٧	١٠.٢٩٢	٧٦٢.٥٣١
شبوة	٦.٥٨١.٦٤٩	٤٥١.١٤٤	٢٩.٨١١	٩٢٥.١٣٣
ذمار	١١.٣١٦.٩٥٨	٦١٤.٤٨٠	٦.١٤٢	٢.٠٤٠.٤٠٨
حجة	٩.٩٩٩.١٨٢	٦٦٧.٨٢٠	٢٠.٤٠	٥.٧٢٢.٨٦٦
أبين	٨.٧٠٩.٧٣٤	٥٥٩.٣٩٨	١٩.٨١٥	١.١٣٨.١٩٨
اب	١٦.٧٥٥.٩٢١	٨٢٧.٣٦١	٤.٨٥٦	٢.٩٣٧.٤٢٥
لحج	١٠.٧٩٩.٥٣٩	٦٠٨.٧٥١	٢٨.٣٥٤	١.٣٨٤.١٣١
الحديدة	١٤.٠٧٦.٥٠٣	٩٠٧.٩٥٢	٢.١٩٤	٣.٥١٩.٦٢٢
حضرموت سينون	٥.٣٢١.٩٤٠	٥٣٢.٨٤٢	٤٠.١٩٠	٩٢٨.٦٨١
حضرموت المكلا	٨.٧٩٧.٢٠٨	٦٤١.٧٤٥	٤٥.٨١٦	١.٢٧٩.١٤٢
تعز	٢٤.٣٤٧.٢٥٦	١.١٦٠.٨٨٣	٢١.٣٠٠	٣.٥٠٧.١٣١
عدن	١١.٧١٢.٣٣٣	١.٢٥٣.٢٥٦	٥٨.٨٣٢	٣.٩٥٦.٣٣٥
صنعا	٨.٧٠٤.٦٧٠	٦٥١.٦٩٩	١٠.٩٠٣	١.٨٠١.١٨٢
أمانة العاصمة	١٢.٣٢٤.٥٤٦	١.٤٢٩.٨٧٥	٧.٠٩٧	٩.٤٩١.٧٢٤
التبويب	أجور وتعويضات العاملين	نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	اكتساب الأصول غير المالية
النوع				
البند				
الفصل				
الباب	١	٢	٣	٤

نسبة التغير	١٦,١٨	٢٥,٤٧	١٨,٠٢	٣٧,١٩
مقدار التغير	٨٥٤,٠٤٧	٤٧,٨٣٤,٧٢٩	٦٣٠,٤٦٦	١١٨,٩١٠
ربط ٢٠٠٧	٥,٢٧٦,٨٧٧	١٨٧,٨١٣,٨٧٢	٣,٤٩٩,٣٠٣	٣١٩,٧٠١
تقديرات ٢٠٠٨	٦,١٣٠,٩٢٤	٢٣٥,٦٤٨,٦٠١	٤,١٢٩,٧٦٩	٤٣٨,٦١١
ريمه	٣٦,٢٢٥	٤,٥٩١,٧٥٣	٣٣,٦١١	
الضالع	٩٤,٨٢٩	٦,٠٤٥,٣٠٥	١٠٦,٣٨٦	
عمران	١٥٥,٩٨٨	٩,٣٠٢,٥٦٨	١١٩,٨٠٨	
الجوف	١٠,٤٩٣	٣,٩٠٢,٣٩٧	٨,٠١٤	
مأرب	٤٨,١٢٥	٥,٠٢٧,٩٦٨	٦٣,٥٣٩	
المحويت	٦٤,٤٨١	٦,٤٣٨,٥٦٣	٤٤,٢٠٦	
البيضاء	١٦٦,٨٤٠	٦,٠٨١,٥٩٩	١٤٦,٤٨٦	٤٩٩
صعدة	٢٠٧,٥٤٥	٦,١٧٨,٤٨٦	٥٩,٢٢٠	
المهرة	٢٨,٥٤٦	٢,٦٠٧,٢٤٥	٣٥,٤٩٦	
شبوة	١٧,٠٧٩	٧,٩٣٠,٢٩٤	٤٠,٣٦٤	
نمار	٢٢٧,٥٤٩	١٣,٥٥٢,٨٤٢	١٩٧,٥٩٧	
حجة	٣٤١,٤٦٤	١٢,٦٨٤,٢٤١	١٢٧,٢٦٥	
أبين	٥٧,٦٥٣	١٠,٢٩٣,٧٤٠	٧١,٧٥٢	٤,٠٠٠
اب	٣٨٩,٠٠١	١٩,٧٧٩,٦٢١	٣٥٦,٩٤١	
لحج	٩٧,٣١٧	١٢,٥٣٩,٠٥١	١١٥,٨٩٥	١,٠٥٥
الحديدة	٤٥٢,٤٢١	١٧,٨٣٨,٤٤٤	٢١٥,٤٠٦	
حضرموت سينون	١٠٢,٣٧٢	٦,٥٤٤,١٤٦	٦٩,٦٢٨	
حضرموت المكلا	١٧٤,٧١٢	١٠,٣٦٢,٣١١	٢٢٥,٨٨٨	١,٠٠٠
تعز	٣٩٩,٦٨٦	٢٨,٢٤٠,٧٧٣	٣٩٦,١١١	
عدن	٤٩٥,٥١٩	١٤,٩١٩,٤٩١	٦٤٠,٣٠٢	٤١٧,٠٥٧
صنعاء	٢٥١,٠٦٣	١٠,٧٦٣,٢٦٢	١٥٤,١٢٩	
أمانة العاصمة	٢,٣١٢,٠١٦	٢٠,٠٢٤,٥٠١	٩٠١,٧٢٥	١٥,٠٠٠
التقرير	الإيرادات الضريبية	المنح	الإيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتوقعة	التصرف في الأصول غير المالية
النوع				
البند				
الفصل				
الباب	١	٢	٣	٤

تقديرات الموازنة العامة للسلطة المحلية حسب التوزيع الاقتصادي (على مستوى الباب) الجدول التجميعي للموارد العامة للسلطة المحلية على مستوى المحافظات حسب التوزيع الاقتصادي (على مستوى الباب)

**البيانات الإجمالية للوحدات المستقلة والملاحقة والصناديق الخاصة
التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي
للسنة المالية ٢٠٠٨ م
جدول إجمالي الموارد والأستخدامات**

المبلغ بالآلاف الريال

الإستخدامات العامة			الموارد العامة		
تقديرات السنة المالية ٢٠٠٨ م	إستخدامات السنة المالية ٢٠٠٧ م	البيان	تقديرات السنة المالية ٢٠٠٨ م	ربط السنة المالية ٢٠٠٧ م	البيان
الإستخدامات العامة					
٥٠,٤٥٩,٧٧٢	٤٨,٣١٢,١٢٨	الإجمالي العام للإستخدامات	٥٠,٤٥٩,٧٧٢	٤٨,٣١٢,١٢٨	الإجمالي العام للموارد
٢,٢٧٦,٩٢٤	٢,١٤٢,٥٤٣	الباب الأول: أجور وتعميمات العاملين	٠	٠	الباب الأول: الإيرادات الضريبية
٢,٢٩٤,٤٢٢	٢,٠٩٦,٩١١	الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٣٩,١٨٣,٧٠٧	٣٤,٧٧٩,٥٨٤	الباب الثاني: المنح
٢٣,٧٣٩,١٨١	٢١,٥٠٨,٦٨٧	الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٢,٧٥٥,٦٧٧	٢,٦٠٠,٥٠٤	الباب الثالث: إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والتنوعة
٢١,٨٦٦,٥٩٧	٢١,٥٢٩,٠٣٤	الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية	٢٥٢,٢٥٠	٢٨٠,٠٠٠	الباب الرابع: التصرف في الأصول غير المالية
٢٨٢,٦٤٨	١,٠٣٤,٩٥٣	الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسيديتات الأخصوم	٧,١٤٧,١٣٨	١٠,٦٥٢,٠٤٠	الباب الخامس: التصرف في الأصول المالية وتحمل الأخصوم

البيانات الإجمالية للوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة
التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي
للسنة المالية ٢٠٠٨ م

المبالغ بآلاف الريال

م	البيان	ربط ٢٠٠٧ م	مشروع ٢٠٠٨ م	التغير	
				النسبة ٪١٠٠	مبلغ
١	وزارة الأوقاف والارشاد (قطاع الاقواف)	٢,٣٥٧,٣٨٣	٢,٧٣٣,٠٥٩	٪١٦	٣٧٥,٦٧٦
٢	الهيئة العليا للأدوية والمستلزمات الطبية	٦٠٠,٠٠٠	٦٦٠,٠٠٠	٪١٠	٦٠,٠٠٠
٣	صندوق الرعاية الاجتماعية	٢١,٤٣٧,٤١٩	٢٢,٨٤٨,٠١٨	٪٧	١,٤١٠,٥٩٩
٤	الصندوق الاجتماعي للتنمية	٢٠,٨٣٠,٨٧٨	٢١,٠٥٧,٨٠٧	٪١	٢٢٦,٩٢٩
٥	صندوق الخدمة المدنية	٢,٩٩٩,٥٨٠	٣,٠٧٤,٠٢٠	٪٢	٧٤,٤٤٠
٦	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة عدن	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٪٠	٠
٧	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة لحج	٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠	٪٠	٠
٨	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة أبين	٣,٠٥٠	٣,٠٥٠	٪٠	٠
٩	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة المهرة	١٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠	٪٠	٠
١٠	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة الجوف	٥,٧٤٧	٥,٧٤٧	٪٠	٠
١١	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة عمران	١٠,٥٤١	١٠,٥٤١	٪٠	٠
١٢	صندوق صيانة المباني والتجهيزات المدرسية لمحافظة الضالع	٤,٥٣٠	٤,٥٣٠	٪٠	٠
	الإجمالي العام	٤٨,٣١٢,١٢٨	٥٠,٤٥٩,٧٧٢	٪٤	٢,١٤٧,٦٤٤

البيانات الاجمالية لموارد الوحدات المستقلة والملحقة
والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد
للسنة المالية ٢٠٠٨ م

المبالغ بآلاف الريال

م	البيان	ربط ٢٠٠٧ م	مشروع ٢٠٠٨ م	التغير	
				النسبة ١٠٠٪	مبلغ
١	الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات	١٥٢.١٩٥.٠٤٣	١٤١.٩٧٨.٧٧١	-٧٪	١٠.٢١٦.٢٧٢-
٢	المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية	١٧.٤٢٥.٧٧٠	٢١.٦٠٤.١٣٢	٢٤٪	٤.١٧٨.٣٦٢
٣	الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة	٥٦.٠٧١٦	٦٣٩.٨٤٥	١٤٪	٧٩.١٢٩
٤	الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني	١.٦٠٦.٣٠٥	.	-١٠٠٪	١.٦٠٦.٣٠٥-
٥	صندوق تشجيع الإنتاج الزراعي والسمكي	٨.٧٣٧.٠٨٠	٨.٩١١.٩١٣	٢٪	١٧٤.٨٣٣
٦	صندوق صيانة الطرق والجسور	١٣.٥٩٤.٤٥٣	١٤.٧٩٠.٨٦١	٩٪	١.١٩٦.٤٠٨
٧	صندوق النشء والشباب والرياضة	٣.٣٦٨.٢٤٥	٣.٦١٦.٦٤٦	٧٪	٢٤٨.٤٠١
٨	صندوق التقاعد العسكري	٣٠.١٠٨.١٥٣	٣٢.٨٦٣.٥٢٨	٩٪	٢.٧٥٥.٣٧٥
٩	صندوق تقاعد الداخلية	١٢.٩١٦.٥٣٣	١٩.٩٥٥.٧٠٨	٥٤٪	٧.٠٣٩.١٧٥
١٠	صندوق التدريب المهني والتقني وتطوير المهارات	١.١٦٦.١١٢	١.٤٧٧.١٩١	٢٧٪	٣١١.٠٧٩
١١	صندوق الترويج السياحي	٣٧١.٩٥٧	٦٦١.٠٠٣	٧٨٪	٢٨٩.٠٤٦
١٢	صندوق رعاية وتأهيل المعاقين	٣.٧٥٦.٦٤٣	٤.٠٢١.١٠٩	٧٪	٢٦٤.٤٦٦
١٣	صندوق التراث والتنمية الثقافية	٤١٤.٩٥٥	٥١٢.٥٦٤	٢٤٪	٩٧.٦٠٩
١٤	صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة	٢٠.٤١.١٣٣	١.٣٤٤.٥٢٧	-٣٤٪	٦٩٦.٦٠٦-
١٥	صندوق النظافة والتحسين بأمانة العاصمة	٢.٤٩٤.٥٠٠	٢.٧٨٣.٩٢٠	١٢٪	٢٨٩.٤٢٠
١٦	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صنعاء	١٢١.٣٤٤	١٤٠.٢٤٠	١٦٪	١٨.٨٩٦
١٧	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة عدن	١.٢٤٧.١٢١	١.٥٣٣.٤٥٣	٢٣٪	٢٨٦.٣٣٢
١٨	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة تعز	٦٢٣.٥١٠	٧٨٧.٣٨٠	٢٦٪	١٦٣.٨٧٠
١٩	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حضرموت (المكلا)	٣٦٧.٠٠٠	٤٤٥.٠٠٠	٢١٪	٧٨.٠٠٠
٢٠	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حضرموت (سيئون)	١٦٤.٨٢٠	١٧١.٤١٤	٤٪	٦.٥٩٤
٢١	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الحديدة	٧٠٣.٩٠١	٨٠٣.٤١٥	١٤٪	٩٩.٥١٤
٢٢	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة لحج	١٢٤.٠٥٥	١٢٤.٩٣٠	١٪	٨٧٥
٢٣	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة إب	٣٢٧.٠٥٣	٤٠٥.٨٦٣	٢٤٪	٧٨.٨١٠
٢٤	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة أبين	١٢١.٩٥٤	١٣٦.٠٠٠	١٢٪	١٤.٠٤٦
٢٥	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة حجة	١٣٢.٠٠٠	١٨٢.٠٠٠	٣٨٪	٥٠.٠٠٠
٢٦	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة ذمار	١٤٠.٩٠٠	١٥٦.٠٦٠	١١٪	١٥.١٦٠
٢٧	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة شبوة	٧١.٧٥٣	١١٤.١٢٥	٥٩٪	٤٢.٣٧٢
٢٨	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة المهرة	٤١.١١٩	١٠٠.٩٦٠	١٤٦٪	٥٩.٨٤١
٢٩	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة صعدة	٨٥.٣٢٤	٨٥.٣٢٤	٠٪	.
٣٠	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة البيضاء	٩٦.٢٢٩	١١١.٣٤٩	١٦٪	١٥.١٢٠
٣١	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الجوف	٣٤.٥٥٥	٣٨.٩١٠	١٣٪	٤.٣٥٥
٣٢	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة مأرب	٩٠.٥٨٠	٩٦.٨٥٦	٧٪	٦.٢٧٦
٣٣	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الجوف	١٠٠.٢٦٢	١٠٠.٢٦٢	٠٪	.
٣٤	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة عمران	٩١.٥٠٠	١١٦.٩٦٠	٢٨٪	٢٥.٤٦٠
٣٥	صندوق النظافة والتحسين بمحافظة الضالع	١٠٨.٩٢٠	١١٣.٧٥٥	٤٪	٤.٨٣٥
	الإجمالي العام	٢٥٥.٤٦١.٤٩٨	٢٦٠.٨٣٥.٩٧٤	٢٪	٥.٣٧٤.٤٧٦

الإطار العام لمشروع موازنات الوحدات الاقتصادية

القطاع الخدمي		القطاع الإنتاجي				البيان
مشروع عام ٢٠٠٨	ربط عام ٢٠٠٧	نسبة الزيادة %	الزيادة	مشروع عام ٢٠٠٨	ربط عام ٢٠٠٧	
الإستخدامات الجارية						
١٨٥٠١٩٢٠	١٧٨٠٧٣٨٠	%٩	٤٠٥١٠٦٥	٥١٦٠٥٦٢٨	٤٧٥٥٤٥٦٣	الباب الأول: المرتبات والأجور
٣٣٨٥٢٨٠٧	٣٥٣٧١٠١٦	%٠	٤٧٦٢٠٠١	١٦٤٤٩٣٧٠٢٤	١٦٤٠١٧٥٠٢٣	الباب الثاني: المستلزمات المباشرة للإنتاج
٧٤٥٢٦٣٦	٨١٩٣٣٨٧	%١٧	١٦١٢٠٤٢٩	١١٣٠٥٠٣٣٩	٩٦٩٢٩٩١٠	الباب الثالث: المصروفات التحويلية والمخصصة
٥٩٨٠٧٣٦٣	٦١٣٧١٧٨٣	%١	٢٤٩٣٣٤٩٥	١٨٠٩٥٩٢٩٩١	١٧٨٤٦٥٩٤٩٦	جملة الإستخدامات الجارية
٨٥٣٠٧٤١	٥٦٦٢٨٧٥	%٣١	٢٤٤٥٩٠١٦	١٠٣٠٧٢١٨٣	٧٨٦١٣١٦٧	فائض النشاط الجاري
٦٨٣٣٨١٠٤	٦٧٠٣٤٦٥٨	%٣	٤٩٣٩٢٥١١	١٩١٢٦٦٥١٧٤	١٨٦٣٢٧٢٦٦٣	إجمالي عام الإستخدامات الجارية
الموارد الجارية						
٤٧٩١٦٦٧٢	٤٧٣٤٧٦٥٤	%١	٩٥١٢١٦١	١٥١٢٨١٣٩٦٧	١٥٠٣٣٠١٨٠٦	الباب الأول: إيرادات النشاط الجاري
٥٧٤٢٢٩	٥٣٩٦٠٠	%٩	٢٧٥٤٥٥٤٩	٣٢٧٦٩٥٠١٨	٣٠٠١٤٩٤٦٩	الباب الثاني: الإيرادات المتنوعة
٠	٠	%٣٨	٣٥١٤٤٠٠	١٢٨٣١٠٠٠	٩٣١٦٦٠٠	الباب الثالث: إيرادات أوراق مالية
٢١٩١٣٩٢	١٨٦٥٤٤٥	%١٩	٩١٨٧٦٤٢	٥٦٧٠١٦٤٨	٤٧٥١٤٠٠٦	الباب الرابع: إيرادات جارية تحويلية
٥٠٦٨٢٢٩٣	٤٩٧٥٢٦٩٩	%٣	٤٩٧٥٩٧٥٢	١٩١٠٠٤١٦٣٣	١٨٦٠٢٨١٨٨١	جملة الموارد الجارية
١٧٦٥٥٨١١	١٧٢٨١٩٥٩	%١٢-	٣٦٧٢٤١-	٢٦٢٣٥٤١	٢٩٩٠٧٨٢	عجز النشاط الجاري
٦٨٣٣٨١٠٤	٦٧٠٣٤٦٥٨	%٣	٤٩٣٩٢٥١١	١٩١٢٦٦٥١٧٤	١٨٦٣٢٧٢٦٦٣	إجمالي عام الموارد الجارية
٣٦٠٤٢٣٨	٢٣٩٢٥٦٥	%٣٥	١٨٠٢٢٠٤٧	٦٨٨٨٥٨٦٩	٥٠٨٦٣٨٢٢	حصة الحكومة
عجز العمليات الجارية						
١٨٢٧٢٠	٩٤٨٥٩	%٥٩-	١٠٩٩٥٨-	٧٦٧٥٩	١٨٦٧١٧	١- العجز المرحل
١٧٤٧٣٠٩١	١٧١٨٧١٠٠	%٩-	٢٥٧٢٨٣-	٢٥٤٦٧٨٢	٢٨٠٤٠٦٥	٢- العجز المعان
١٧٦٥٥٨١١	١٧٢٨١٩٥٩	%١٢-	٣٦٧٢٤١-	٢٦٢٣٥٤١	٢٩٩٠٧٨٢	إجمالي العجز
الإستخدامات الرأسمالية						
٣٨٨١٤٧٥٦	٣٦٩٥٤٦٦٣	%٣-	٤١٩٣٣٥٧-	١٣٨٦٣٢٣١٨	١٤٢٨٢٥٦٧٥	الباب الرابع: مشروعات قيد التنفيذ
٥٠٨٠٥٠٩	٣٧٩٦٤٧٩	%١٦٣	٤٣٢٢٣٢٤٧	٦٩٧٠٦٦٣٧	٢٦٤٨٣٣٩٠	الباب الخامس: التحويلات الرأسمالية
٤٣٨٩٥٢٦٥	٤٠٧٥١١٤٢	%٢٣	٣٩٠٢٩٨٩٠	٢٠٨٣٣٨٩٥٥	١٦٩٣٠٩٠٦٥	إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية
الموارد الرأسمالية						
٤٣٣٣٩٠٢٢	٤٠٥٠٤٦٨٧	%١	٨٣٢٢٤٦	١٤٠٦٢١٨١٢	١٣٩٧٨٩٥٦٦	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية
٥٥٦٢٤٣	٢٤٦٤٥٥	%١٢٩	٣٨١٩٧٦٤٤	٦٧٧١٧١٤٣	٢٩٥١٩٤٩٩	الباب السادس: الإيرادات التحويلية الرأسمالية
٤٣٨٩٥٢٦٥	٤٠٧٥١١٤٢	%٢٣	٣٩٠٢٩٨٩٠	٢٠٨٣٣٨٩٥٥	١٦٩٣٠٩٠٦٥	إجمالي عام الموارد الرأسمالية
مساهمات الحكومة						
٢٤٩٠٢٠٩٩	٢٦١٩٢١١٤	%٣-	١٢٣٧٦٩٦-	٤٠٣٤٦٥٠٠	٤١٥٨٤١٩٦	مساهمة الحكومة في المشاريع الإستثمارية
٠	٠	%٠	٠	٠	٠	مساهمة الحكومة في سداد أقساط القروض
٠	٠	%٠	٠	٠	٠	مساهمة الحكومة في رؤوس أموال المؤسسات
٢٤٩٠٢٠٩٩	٢٦١٩٢١١٤	%٣-	١٢٣٧٦٩٦-	٤٠٣٤٦٥٠٠	٤١٥٨٤١٩٦	إجمالي مساهمات الحكومة
١١٢٢٣٣٣٦٩	١٠٧٧٨٥٨٠٠	%٤	٨٨٤٢٢٤٠١	٢١٢١٠٠٤١٢٩	٢٠٣٢٥٨١٧٢٨	إجمالي عام الموازنات الجارية والرأسمالية

ة (الموازنة الجارية والرأسمالية) للعام المالي ٢٠٠٨

إجمالي عام الوحدات				القطاع المختلط					
نسبة الزيادة %	الزيادة	مشروع عام م٢٠٠٨	ربط عام م٢٠٠٧	نسبة الزيادة %	الزيادة	مشروع عام م٢٠٠٨	ربط عام م٢٠٠٧	نسبة الزيادة %	الزيادة
%٦	٤٣٦.٣٦٨	٧٨٣٧.٥٦٩	٧٤٠.١٠٢٠١	%٤-	٣٨٥٢٣٧-	٨٢٦٣.٢١	٨٦٤٨٢٥٨	%٤	٦٩٤٥٤٠
%٠	٢٥٩٨٥٤٨	١٧٣٣٢١.٢٢٣	١٧٣.٦١١٦٧٥	%١-	٦٤٥٢٤٤-	٥٤٤٢.٣٩٢	٥٥.٦٥٦٣٦	%٤-	١٥١٨٢.٩-
%١٤	١٨٧.٦.٩٦	١٥٣٩١٤١٥٤	١٣٥٢.٨.٥٨	%١١	٣٣٢٦٤١٨	٣٣٤١١١٧٩	٣.٠٨٤٧٦١	%٩-	٧٤.٧٥١-
%١	٢٥٦٦٥.١٢	١٩٦٥٤٩٤٩٤٦	١٩٣٩٨٢٩٩٣٤	%٢	٢٢٩٥٩٣٧	٩٦.٩٤٥٩٢	٩٣٧٩٨٦٥٥	%٣-	١٥٦٤٤٢٠-
%٣٤	٣١١١٢٦٩٩	١٢٢٩.٢٣٩٢	٩١٧٨٩٦٩٣	%٥٠	٣٧٨٥٨١٧	١١٢٩٩٤٦٨	٧٥١٣٦٥١	%٥١	٢٨٦٧٨٦٦
%٣	٥٦٧٧٧٧١	٢.٨٨٣٩٧٣٣٨	٢.٣١٦١٩٦٢٧	%٦	٦.٨١٧٥٤	١.٧٣٩٤.٦٠	١.١٣١٢٣.٦	%٢	١٣٠.٣٤٤٦
%١	١١٢٤٥٤١٨	١٦٥٤.٨٩٩٤٩	١٦٤٢٨٤٤٥٣١	%١	١١٦٤٢٣٩	٩٣٣٥٩٣١.٠	٩٢١٩٥.٧١	%١	٥٦٩.١٨
%٩	٢٧٥٧٢٦٩٣	٣٣.٣٨٨٩٩٧	٣.٢٨١٦٣.٤	%٠-	٧٤٨٥-	٢١١٩٧٥.٠	٢١٢٧٢٣٥	%٦	٣٤٦٢٩
%٣٧	٣٥٧٦٤.٠	١٣٢٣٣.٠٠	٩٦٥٦٦.٠	%١٨	٦٢.٠٠	٤٠٢.٠٠	٣٤.٠٠٠	%٠	٠
%٢٦	١٤٣٧٦٥٨٩	٧.٤٠٦.٤٠	٥٦.٢٩٤٥١	%٧٣	٤٨٦٣.٠٠	١١٥١٣.٠٠	٦٦٥.٠٠٠	%١٧	٣٢٥٩٤٧
%٣	٥٦٧٧٧١.٠	٢.٦٨١١٧٩٨٦	٢.١١٣٤٦٨٨٦	%٦	٦.٨١٧٥٤	١.٧٣٩٤.٦٠	١.١٣١٢٣.٦	%٢	٩٢٩٥٩٤
%٠	٦٦١١	٢.٢٧٩٣٥٢	٢.٢٧٢٧٤١	%٠	.	.	.	%٢	٣٧٣٨٥٢
%٣	٥٦٧٧٧٧١	٢.٨٨٣٩٧٣٣٨	٢.٣١٦١٩٦٢٧	%٦	٦.٨١٧٥٤	١.٧٣٩٤.٦٠	١.١٣١٢٣.٦	%٢	١٣٠.٣٤٤٦
%٣٧	١٩٩.٤٣٦.٠	٧٤٣٢٢٢٥٦	٥٤٤١٧٨٩٦	%٥٨	٦٧.٦٤.٠	١٨٣٢١٤٩	١١٦١٥.٩	%٥١	١٢١١٦٧٣
%٨-	٢٢.٩٧-	٢٥٩٤٧٩	٢٨١٥٧٦	%٠	.	.	.	%٩٣	٨٧٨٦١
%٠	٢٨٧.٠٨	٢٠.١٩٨٧٣	١٩٩٩١١٦٥	%٠	.	.	.	%٢	٢٨٥٩٩١
%٠	٦٦١١	٢.٢٧٩٣٥٢	٢.٢٧٢٧٤١	%٠	.	.	.	%٢	٣٧٣٨٥٢
%٢-	٢٩٦٥٢٦٤-	١٨٢١٨٥.٧٤	١٨٥١٥.٣٣٨	%١٢-	٦٣٢.٠٠-	٤٧٣٨.٠٠	٥٣٧.٠٠٠	%٥	١٨٦.٠٩٣
%١٤٢	٥٤١١٢٧٢١	٩٢٢٨٤١٧٦	٣٨١٧١٤٥٥	%١٢٢	٩٦.٥٤٤٤	١٧٤٩٧.٣٠	٧٨٩١٥٨٦	%٣٤	١٢٨٤.٣٠
%٢٣	٥١١٤٧٤٥٧	٢٧٤٤٦٩٢٥.٠	٢٢٣٣٢١٧٩٣	%٦٨	٨٩٧٣٤٤٤	٢٢٢٣٥.٣٠	١٣٢٦١٥٨٦	%٨	٣١٤٤١٢٣
%٢	٤٥٩٧٧١٦	١٩.٤٣٤٦٥٢	١٨٥٨٣٦٩٣٦	%١٧	٩٣١١٣٥	٦٤٧٣٨١٨	٥٥٤٢٦٨٣	%٧	٢٨٣٤٣٣٥
%١٢٤	٤٦٥٤٩٧٤١	٨٤.٣٤٥٩٨	٣٧٤٨٤٨٥٧	%١٠٤	٨.٤٢٣.٠٩	١٥٧٦١٢١٢	٧٧١٨٩.٣	%١٢٦	٣.٩٧٨٨
%٢٣	٥١١٤٧٤٥٧	٢٧٤٤٦٩٢٥.٠	٢٢٣٣٢١٧٩٣	%٦٨	٨٩٧٣٤٤٤	٢٢٢٣٥.٣٠	١٣٢٦١٥٨٦	%٨	٣١٤٤١٢٣
%٤-	٢٥٢٧٧١١-	٦٥٢٤٨٥٩٩	٦٧٧٧٦٣١.٠	%٠	.	.	.	%٥-	١٢٩.٠١٥-
%٠	.	.	.	%٠	.	.	.	%٠	.
%٠	.	.	.	%٠	.	.	.	%٠	.
%٤-	٢٥٢٧٧١١-	٦٥٢٤٨٥٩٩	٦٧٧٧٦٣١.٠	%٠	.	.	.	%٥-	١٢٩.٠١٥-
%٥	١٠٧٩٢٥١٦٨	٢٣٦٢٨٦٦٥٨٨	٢٢٥٤٩٤١٤٢٠	%١٣	١٥.٥٥١٩٨	١٢٩٦٢٩.٩٠	١١٤٥٧٣٨٩٢	%٤	٤٤٤٧٥٦٩

(القطاع الانتاجي)

البيانات الاجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد

الاجارية والرأسمالية
موازنة السنة المالية ٢٠٠٨ م

قطاع الوحدات الاقتصادية

نسبة الزيادة %	الفارق	ربط السنة المالية ٢٠٠٨ م	ربط السنة المالية ٢٠٠٧ م	البيان	نسبة الزيادة %	الفارق	ربط السنة المالية ٢٠٠٨ م	ربط السنة المالية ٢٠٠٧ م	البيان
%١	٩٥١٢١٦١	١٥١٢٨١٣٩٦٧	١٥٠٣٣٠١٨٠٦	الموارد الاجارية :- الباب الاول :- إيرادات النشاط الجاري الباب الثاني :- الإيرادات المتنوعة الباب الثالث :- إيرادات أوراق مالية والموائد الباب الرابع :- إيرادات جارية تحويلية	%٩	٤٠٥١٠٦٥	٥١٦٠٥٦٢٨	٤٧٥٥٤٥٦٣	الاستخدامات الاجارية :- الباب الاول :- المرتبات والاجور ومافي حكمها الباب الثاني :- مستلزمات الانتاج ومشتريات بغرض البيع الباب الثالث :- المصرفات الجارية التحويلية والخصصة
%٩	٢٧٥٤٥٥٤٩	٣٢٧٦٩٥٠١٨	٣٠١٤٩٤٦٩		%٠	٤٧٦٢٠٠١	١٦٤٤٩٣٧٠٢٤	١٦٤٠١٧٥٠٧٣	
%٣٨	٣٥١٤٤٤٠٠	١٢٨٣١٠٠٠	٩٣١٦٣٠٠		%١٧	١٦١٢٠٤٢٩	١١٣٠٥٠٣٣٩	٩٦٩٢٩٩١٠	
%١٩	٩١٨٧٦٤٢	٥٦٧٠١٦٤٨	٤٧٥١٤٠٠٦		%١	٢٤٩٣٣٤٩٥	١٨٠٩٥٩٢٩٩١	١٧٨٤٦٥٩٤٩٦	
%٣	٤٩٧٥٩٧٥٢	١٩١٠٠٤١٦٣٣	١٨٦٠٢٨١٨٨١	جملة الموارد الاجارية	%١	٢٤٩٣٣٤٩٥	١٨٠٩٥٩٢٩٩١	١٧٨٤٦٥٩٤٩٦	جملة الاستخدامات الاجارية
%١٢-	٣٦٧٧٤١-	٢٦٢٣٥٤١	٢٩٩٠٧٨٢	ح / العجز	%٣١	٢٤٤٥٩٠١٦	١٠٣٠٧٢١٨٣	٧٨٦١٣١٦٧	ح / التوزيع
%٣	٤٩٣٩٢٥١١	١٩١٢٦٦٥١٧٤	١٨٦٣٢٧٢٦٢٣	اجمالي عام الموارد الاجارية	%٣	٤٩٣٩٢٥١١	١٩١٢٦٦٥١٧٤	١٨٦٣٢٧٢٦٢٣	اجمالي عام الاستخدامات الاجارية
%١	٨٣٢٢٤٦	١٤٠٦٢١٨١٢	١٣٩٧٨٩٥٦٦	الموارد الرأسمالية :- الباب الخامس :- الإيرادات الرأسمالية الباب السادس :- الإيرادات التحويلية الرأسمالية	%٣-	٤١٩٣٣٥٧	١٣٨٦٣٢٣١٨	١٤٢٨٧٥٦٧٥	الاستخدامات الرأسمالية :- الباب الرابع :- مشروعات قيد التنفيذ الباب الخامس :- التحويلات الرأسمالية
%١٢٩	٣٨١٩٧٦٤٤	٦٧٧١٧١٤٣	٢٩٥١٩٤٩٩		%١٦٣	٤٣٢٢٣٢٤٧	٦٩٧٠٦٦٣٧	٢٦٤٨٣٩٠	
%٢٣	٣٩٠٢٩٨٩٠	٢٠٨٣٣٨٩٥٥	١٦٩٣٠٩٠٦٥	جملة الموارد الرأسمالية	%٢٣	٣٩٠٢٩٨٩٠	٢٠٨٣٣٨٩٥٥	١٦٩٣٠٩٠٦٥	جملة الاستخدامات الرأسمالية
%٤	٨٨٤٢٢٤٠١	٢١٢١٠٠٤١٢٩	٢٠٣٢٥٨١٧٧٨	اجمالي عام الموارد	%٤	٨٨٤٢٢٤٠١	٢١٢١٠٠٤١٢٩	٢٠٣٢٥٨١٧٧٨	اجمالي عام الاستخدامات

**البيانات الإجمالية لتقديرات الاستخدامات والموارد
الإجارية والرأسمالية
قطاع الوحدات الاقتصادية
(القطاع الخدمي)**

نسبة الزيادة %	الافارق	ربط السنة الاثنية ٢٠٠٨ م	ربط السنة الاثنية ٢٠٠٧ م	البيان	نسبة الزيادة %	الافارق	ربط السنة الاثنية ٢٠٠٨ م	ربط السنة الاثنية ٢٠٠٧ م	البيان
١%	٥٦٩٠١٨	٤٧٩١٦٦٧٢	٤٧٣٤٧٦٥٤	الموارد الإجارية :- الباب الاول :- إيرادات النشاط الجاري الباب الثاني :- الإيرادات المتنوعة الباب الثالث :- إيرادات أوراق مالية والعوائد الباب الرابع :- إيرادات جارية تحويلية	٤%	٦٩٤٥٤٠	١٨٥٠١٩٢٠	١٧٨٠٧٣٨٠	الاستخدامات الإجارية :- الباب الاول :- المشتريات والأجور وما في حكمها الباب الثاني :- مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع الباب الثالث :- المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
١٧%	٣٢٥٩٤٧	٢١٩١٣٩٢	١٨٦٥٤٤٥	جملة الموارد الإجارية	٣- %	١٥٦٤٤٢٠-	٥٩٨٠٧٣٦٣	٦١٣٧١٧٨٣	جملة الاستخدامات الإجارية
٢%	٩٢٩٥٩٤	٥٠٦٨٢٩٣	٤٩٧٥٢٦٩٩	جملة الموارد الإجارية	٥١%	٧٨٦٧٨٦٦	٨٥٣٠٧٤١	٥٦٦٢٨٧٥	ح / التوزيع
٢%	٣٧٣٨٥٢	١٧٦٥٥٨١١	١٧٢٨١٩٥٩	ح / المعجز	٢%	١٣٠٣٤٤٦	٦٨٣٣٨١٠٤	٦٧٠٣٤٦٥٨	إجمالي عام الاستخدامات الإجارية
٧%	٧٨٣٤٣٣٥	٤٣٣٣٩٠٢٢	٤٠٥٠٤٦٨٧	الموارد الرأسمالية :- الباب الخامس :- الإيرادات الرأسمالية الباب السادس :- الإيرادات التحويلية الرأسمالية	٥%	١٨٦٠٠٩٣	٣٨٨١٤٧٥٦	٣٦٩٥٤٦٦٣	الاستخدامات الرأسمالية :- الباب الرابع :- مشروعات قيد التنفيذ الباب الخامس :- التحويلات الرأسمالية
١٢٦%	٣٠٩٧٨٨	٥٥٦٢٤٣	٢٤٦٤٥٥	جملة الموارد الرأسمالية	٣٤%	١٢٨٤٠٣٠	٥٠٨٠٥٠٩	٣٧٩٦٤٧٩	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٨%	٣١٤٤١٢٣	٤٣٨٩٥٢٦٥	٤٠٧٥١١٤٢	جملة الموارد الرأسمالية	٨%	٣١٤٤١٢٣	٤٣٨٩٥٢٦٥	٤٠٧٥١١٤٢	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٤%	٤٤٤٧٥٦٩	١١٢٢٣٣٦٩	١٠٧٧٨٥٨٠٠	إجمالي عام الموارد	٤%	٤٤٤٧٥٦٩	١١٢٢٣٣٦٩	١٠٧٧٨٥٨٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الرأسمالية

(القطاع المختلط)

البيانات الاجمالية لتقديرات الالاستخدامات والموارد

قطاع الوحدات الاقتصادية

الاجارية والرأسمالية
موازنة السنة المالية ٢٠٠٨م

نسبة الزيادة %	الفارق	ربط السنة المالية ٢٠٠٨م	ربط السنة المالية ٢٠٠٧م	البيان	نسبة الزيادة %	الفارق	ربط السنة المالية ٢٠٠٨م	ربط السنة المالية ٢٠٠٧م	البيان
١%	١١٦٤٢٣٩	٩٣٣٥٩٣١٠	٩٢١٩٥٠٧١	الموارد الاجارية :- الباب الاول :- إيرادات النشاط الجاري الباب الثاني :- الإيرادات المتوقعة الباب الثالث :- إيرادات أوراق مالية والحوافد إيرادات جارية تحويلية	-٤%	- ٣٨٥٢٣٧	٨٢٦٣٠٢١	٨٦٤٨٢٥٨	الاستخدامات الاجارية :- الباب الاول :- المرتبات والاجور ومافي حكمها الباب الثاني :- مستلزمات الانتاج ومشتريات بغرض البيع الباب الثالث :- المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
-٠%	٧٤٨٥-	٢١١٩٧٥٠	٢١٢٧٢٣٥		-١%	- ٦٤٥٢٤٤-	٥٤٤٢٠٣٩٢	٥٥٠٦٥٦٣٦	
١٨%	٦٢٠٠٠	٤٠٢٠٠٠	٣٤٠٠٠٠		١١%	٣٣٢٦٤١٨	٣٣٤١١١٧٩	٣٠٠٨٤٧٦١	
٧٣%	٤٨٦٣٠٠٠	١١٥١٣٠٠٠	٦٦٥٠٠٠٠		٢%	٢٢٩٥٩٣٧	٩٦٠٩٤٥٩٢	٩٣٧٩٨٦٥٥	جملة الالاستخدامات الاجارية
٦%	٦٠٨١٧٥٤	١٠٧٣٩٤٠٦٠	١٠١٣١٢٣٠٦	جملة الموارد الاجارية	٥٠%	٣٧٨٥٨١٧	١١٢٩٩٤٦٨	٧٥١٣٦٥١	ح / التوزيع
٠%	٠	٠	٠	ح / العجز	٦%	٦٠٨١٧٥٤	١٠٧٣٩٤٠٦٠	١٠١٣١٢٣٠٦	اجمالي عام الالاستخدامات الاجارية
٦%	٦٠٨١٧٥٤	١٠٧٣٩٤٠٦٠	١٠١٣١٢٣٠٦	الموارد الرأسمالية :- الباب الخامس :- الإيرادات الرأسمالية الباب السادس :- الإيرادات التحويلية الرأسمالية	-١٢%	- ٦٣٢٠٠٠-	٤٧٣٨٠٠٠	٥٣٧٠٠٠٠	الاستخدامات الرأسمالية :- الباب الرابع :- مشروعات قيد التنفيذ الباب الخامس :- التحويلات الرأسمالية
١٧%	٩٣١١٣٥	٦٤٧٣٨١٨	٥٥٤٢٦٨٣		١٢٢%	٩٦٠٥٤٤٤	١٧٤٩٧٠٣٠	٧٨٩١٥٨٦	
١٠٤%	٨٠٤٢٣٠٩	١٥٧٦١٢١٢	٧٧١٨٩٠٣		٦٨%	٨٩٧٣٤٤٤	٢٢٢٣٥٠٣٠	١٣٢٦١٥٨٦	جملة الالاستخدامات الرأسمالية
٦٨%	٨٩٧٣٤٤٤	٢٢٢٣٥٠٣٠	١٣٢٦١٥٨٦	جملة الموارد الرأسمالية	١٣%	١٥٠٥٥١٩٨	١٢٩٦٢٩٠٩٠	١١٤٥٧٣٨٩٢	اجمالي عام الالاستخدامات
١٣%	١٥٠٥٥١٩٨	١٢٩٦٢٩٠٩٠	١١٤٥٧٣٨٩٢	اجمالي عام الموارد					

مشروع الدعم الجاري للعام المالي ٢٠٠٨
على مستوى القطاعات

قطاع
الوحدات
الاقتصادية

المبالغ بآلاف الريال

الترتيب	إسم الوحدة	ربط العجز الجاري المعان للعام المالي ٢٠٠٧ م	مشروع العجز الجاري المعان للعام المالي ٢٠٠٨ م	الفارق في العجز المعان	النسبة %
أولاً : القطاع الإنتاجي					
١	م للمياه والصرف الصحي الإدارة العامة	٢٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٣٦%
٢	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (الأمانة)	٣٠٠٠٠٠	١٦٠٨٧٧	-١٣٩١٢٣	-٤٦%
٣	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (حجة)	٥٧٨٩٨	٠	-٥٧٨٩٨	-١٠٠%
٤	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (البيضاء)	٢٢٠٠٠	١٥٤٠٠	-٦٦٠٠٠	-٣٠%
٥	م. المحلية للمياه والصرف الصحي (أبين)	٠	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٠%
٦	م. للكهرباء (قطاع كهرباء الريف)	٢٠٤٧٣٧	٢٥٠٤٩٦	٤٥٧٥٩	٢٢%
٧	الهيئة العامة للإستكشافات النفطية	١٢٢١٤٨١	١٠٨١٤٨١	-١٤٠٠٠٠	-١١%
٨	هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية	٧٧٧٩٤٩	٧٠٣٥٢٨	-٧٤٤٢١	-١٠%
جملة القطاع الإنتاجي					
		٢٨٠٤٠٦٥	٢٥٤٦٧٨٢	-٢٥٧٢٨٣	-٩%
ثانياً : القطاع الخدمي					
١	ه.ع. تطوير تهامة	٧٠٢٠٢٩	٦٩٣٣٩٨	-٨٦٣١	-١%
٢	ه.ع. تطوير المناطق الشرقية	٣٧٩١٤٠	٣٨١٦٠٠	٢٤٦٠	١%
٣	ه.ع. للتنمية الزراعية والريفية	٥٤٠٧٩٩	٥٣٤٨٠٦	-٥٩٩٣	-١%
٤	ه.ع. للبحوث والإرشاد الزراعي	١٢٣٤٤٣٣	١٢٣٦٣٤٠	١٩٠٧	٠%
٥	م.ع. للإذاعة والتلفزيون	٥٦١١٥٩٢	٥٨٨٩٥٥١	٢٧٧٩٥٩	٥%
٦	مؤسسة الجمهورية للصحافة	٣٣٤٤٦٤	٣٤٨٠٠١	١٣٥٣٧	٤%
٧	وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)	٧٤٤٠٤٧	٨٢٨٩٦٨	٨٤٩٢١	١١%
٨	م.ع. للمسرح والسينما	٤٧٩٧٧	٤٧٩٧٧	٠	٠%
٩	هيئة مستشفى الثورة العام	٥٤٣٣٨٥١	٥٣٩٠٧٩١	-٤٣٠٦٠	-١%
١٠	مؤسسة ١٤ أكتوبر للطباعة والنشر	٤٢٤٦٥٣	٤٣٥٠٥٦	١٠٤٠٣	٢%
١١	مؤسسة الثورة للصحافة	٥١٧٠١١	٥٢٠٠٠٠	٢٩٨٩	١%
١٢	ه.ع. للمناطق الحرة	٥٩١٢٩٦	٥١٢١١٦	-٧٩١٨٠	-١٣%
١٣	ه.ع. لمشاريع ومياه الريف	٤٣٤٩٨١	٤٧٤٩٢٩	٣٩٩٤٨	٩%
١٤	دار باكثير للطباعة والنشر	٤٦١٥٥	٤٦١١٣	-٤٢	-٠%
١٥	م.ع. لإكثار البذور المحسنة	١٤٤٦٧٢	١٣٣٤٤٥	-١١٢٢٧	-٨%
جملة القطاع الخدمي					
		١٧١٨٧١٠٠	١٧٤٧٣٠٩١	٢٨٥٩٩١	٢%
إجمالي الدعم الجاري المعان					
		١٩٩٩١١٦٥	٢٠٠١٩٨٧٣	٢٨٧٠٨	٠%

مشروع الفائض وحصة الدولة منه
للعام المالي ٢٠٠٨ م

قطاع الوحدات
الاقتصادية

المبالغ بآلاف الريال

م	إسم الوحدة	مشروع السنة المالية ٢٠٠٧ م		مشروع السنة المالية ٢٠٠٨ م		الفارق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٧ م	نسبة التغيير %
		حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة	الفائض		
أولاً : القطاع الإنتاجي :-							
١	البنك المركزي اليمني	٣٠٥٦٢٣٥٠	٣٠٥٦٢٣٥٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠٠٠	٩٤٣٧٦٥٠	%٣١
٢	البنك الأهلي اليمني	٢٧١٣٠٠٠	١١٤٦٢٤٣	٣٤٠٠٩٥١	١٤٣٦٩٠٢	٢٩٠٦٥٩	%٢٥
٣	بنك التسليف الزراعي	٣٦٥٠٠٠	١٥٤٢١٣	١٥٤٤٠٧٨	٦٥٢٣٧٣	٤٩٨١٦٠	%٣٢٣
٤	الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين	٠	٠	٢٠٥١	٨٦٦	٨٦٦	%٠
٥	م.ع. للاتصالات السلكية واللاسلكية	١٨٣٠٠٠٠٠	٧٧٣١٧٥٠	٢٢٥٣٠٠٠٠	٩٥١٨٩٢٥	١٧٨٧١٧٥	%٢٣
٦	م. المحلية للمياه والصرف الصحي / عدن	٨٧٤٢١	٣٦٩٣٦	٣٩١١٩٢	١٦٥٢٧٩	١٢٨٣٤٣	%٣٤٧
٧	م. المحلية للمياه والصرف الصحي / الحديدة	٦٥٢٦٩	٢٧٥٧٦	٢٣٨٦٧٠	١٠٠٨٣٨	٧٣٢٦٢	%٢٦٦
٨	م. المحلية للمياه والصرف الصحي / إب	٧٠٧٧٥	٢٩٩٠٣	٧٠٧٧٥	٢٩٩٠٣	٠	%٠
٩	م. المحلية للمياه والصرف الصحي / سيئون	٤٥٦١٤	١٩٢٧٢	٤٥٦١٤	١٩٢٧٢	٠	%٠
١٠	م. المحلية للمياه والصرف الصحي / لحج			١١٠٣٠٧	٤٦٦٠٥	٤٦٦٠٥	%٠
١١	م. المحلية للمياه والصرف الصحي / المكلا			١٠٥٠٩٠	٤٤٤٠٠	٤٤٤٠٠	%٠
١٢	م. المحلية للمياه والصرف الصحي / ذمار	١٨١٣٠	٧٦٦٠	٢٩٢٠٣	١٢٣٣٨	٤٦٧٨	%٦١
١٣	المؤسسة العامة للنقل البري / الأمانة			٤٦٩٨٢	١٩٨٥٠	١٩٨٥٠	%٠
١٤	المؤسسة العامة للنقل البري / عدن			٣٩١١٠	١٦٥٢٤	١٦٥٢٤	%٠
١٥	المؤسسة العامة لصناعة وتسويق الأسمنت	٥٥٠٨٢٠١	٢٣٢٧٢١٥	٨٠٠٠٠٠٠	٣٣٨٠٠٠٠	١٠٥٢٧٨٥	%٤٥
١٦	المؤسسة العامة للأثاث والتجهيزات المدرسية	١٣١٢٨٥	٥٥٤٦٨	٢٠٩٨٥٤	٨٨٦٦٤	٣٣١٩٦	%٦٠
١٧	المؤسسة العامة للغزل والنسيج	٦٠٤٣١٩	٢٥٥٣٢٥	٦٠٤٣١٩	٢٥٥٣٢٥	٠	%٠
١٨	مؤسسة الاضطهاد الساحلي	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
١٩	مصنع تعليب الأسماك - المكلا	٧٠٠٠٠	٢٩٥٧٥	١٠٨٢٣٨	٤٥٧٣١	١٦١٥٦	%٥٥
٢٠	المؤسسة الاقتصادية اليمنية	٣٣١٥١٢	١٤٠٠٦٤	٢٠٠٠٠٠٠	٨٤٥٠٠٠	٧٠٤٩٣٦	%٥٠٣
٢١	م.ع. لطباعة الكتاب المدرسي	٢٩٩٣٨٣٤	١٢٦٤٨٩٥	٣٥٠٠٠٠٠	٢١٦١٢٥٠	٨٩٦٣٥٥	%٧١
٢٢	م. ي. ع. للنفط والغاز	١٦٧٤٦٤٥٧	٧٠٧٥٣٧٧	٢٠٠٩٥٧٤٩	١٠٠٤٥٨٢٤	٢٩٧٠٤٤٧	%٤٢
٢٣	وحدات إنتاجية أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
جملة القطاع الإنتاجي		٧٨٦١٣١٦٧	٥٠٨٦٣٨٢٢	١٠٣٠٧٢١٨٣	٦٨٨٨٥٨٦٩	١٨٠٢٢٠٤٧	%٣٥

مشروع الفائض وحصة الدولة منه

قطاع الوحدات
الاقتصادية

للعام المالي ٢٠٠٨ م

المبالغ بآلاف الريال

م	إسم الوحدة	مشروع السنة المالية ٢٠٠٧ م		مشروع السنة المالية ٢٠٠٨ م		الفارق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ م	نسبة التغير %
		الفائض	حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة		
ثانياً : القطاع الخدمي :-							
١	شركة أحواض السفن الوطنية	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
٢	شركة الملاحة الوطنية	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
٣	مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية	١٣٥٩٥٣٤	٥٧٤٤٠٣	١٩٠٠٠٠٠	٨٠٢٧٥٠	٢٢٨٣٤٧	%٤٠
٤	مؤسسة موانئ خليج عدن اليمنية	٢٦٠٧٥٤	١١٠١٦٩	٢٩٢٠٠٠	١٢٣٣٧٠	١٣٢٠١	%١٢
٥	مؤسسة موانئ البحر العربي اليمنية	٠	٠	٥٦٩٠٨	٢٤٠٤٤	٢٤٠٤٤	%٠
٦	الهيئة العامة للشئون البحرية	١٥٠٠٠٠	٦٣٣٧٥	٢٠٠٠٠٠	٨٤٥٠٠	٢١١٢٥	%٣٣
٧	الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد	٩٢١٢٦٧	٣٨٩٢٣٥	١٦٤٦٧٦٠	٦٩٥٧٥٦	٣٠٦٥٢١	%٧٩
٨	هيئة تطوير دلتا - تبين	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
٩	المؤسسة العامة للخدمات الزراعية	٤٨١٠٩	٢٠٣٢٦	٤٠٠٠٠	١٦٩٠٠	٣٤٢٦-	%١٧-
١٠	الهيئة العامة للطرق والجسور	٢٦٦٧٨٢٥	١١٢٧١٥٦	٣٨٥٤٠٠٠	١٦٢٨٣١٥	٥٠١١٥٩	%٤٤
١١	الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي	٣٠٠٠٠	١٢٦٧٥	٣٢١٠٧٣	١٣٥٦٥٣	١٢٢٩٧٨	%٩٧٠
١٢	ش.ع. لإنتاج بذور البطاطس (ذمار)	١٦٠٣٨٦	٦٧٧٦٣	٢٢٠٠٠٠	٩٢٩٥٠	٢٥١٨٧	%٣٧
١٣	الهيئة العامة للإستثمار	٦٥٠٠٠	٢٧٤٦٣	٠	٠	٢٧٤٦٣-	%١٠٠-
١٤	المؤسسة العامة للخدمات وتسويق الأسماك	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
١٥	وحدات خدمية أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
		٥٦٦٢٨٧٥	٢٣٩٢٥٦٥	٨٥٣٠٧٤١	٣٦٠٤٢٣٨	١٢١١٦٧٣	%٥١

جملة القطاع الخدمي

مشروع الفائض وحصة الدولة منه
للعام المالي ٢٠٠٨ م

قطاع الوحدات
الاقتصادية

المبالغ بآلاف الريال

م	إسم الوحدة	مشروع السنة المالية ٢٠٠٧ م		مشروع السنة المالية ٢٠٠٨ م		الفارق في حصة الدولة بين عامي ٢٠٠٨، ٢٠٠٧ م	نسبة التغير %
		الفائض	حصة الدولة	الفائض	حصة الدولة		
ثالثاً : القطاع المختلط :-							
١	البنك اليمني للإنشاء والتعمير	٢٠٦٧٥١٤	٢٢٧٤٢٧	٣٢٥٠٠٠٠	٣٥٧٥٠٠	١٣٠٠٧٣	%٥٧
٢	بنك التسليف للإسكان	٥٥٠٠٠	٢٣٢٣٨	٨٤١١٩	٣٥٥٤٠	١٢٣٠٢	%٥٣
٣	شركة التبغ والكبريت الوطنية	١٩٥٠٠٠٠	١٥٦٠٠٠	٢٢٠٠٠٠٠	١٧٦٠٠٠	٢٠٠٠٠	%١٣
٤	الخطوط الجوية اليمنية	٢٥٧١١٣٧	٥٩٦٥٠٤	٤٢٧٣٠٠٠	٩٩١٣٣٦	٣٩٤٨٣٢	%٦٦
٥	الشركة الوطنية لصناعة الألومنيوم	٠	٠	١٨٢٩	٤٩٩	٤٩٩	%٠
٦	الشركة الوطنية لصناعة السجائر والكبريت	٨٧٠٠٠٠	١٥٨٣٤٠	١٤٩٠٥٢٠	٢٧١٢٧٤	١١٢٩٣٤	%٧١
٧	وحدات مختلطة أخرى	٠	٠	٠	٠	٠	%٠
جملة القطاع المختلط							
		٧٥١٣٦٥١	١١٦١٥٠٩	١١٢٩٩٤٦٨	١٨٣٢١٤٩	٦٧٠٦٤٠	%٥٨
إجمالي عام الوحدات الاقتصادية							
		٩١٧٨٩٦٩٣	٥٤٤١٧٨٩٦		٧٤٣٢٢٢٥٦	١٩٩٠٤٣٦٠	%٣٧

مشاريع قوانين
ربط الموازنات العامة
للسنة المالية ٢٠٠٨م

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٠٧م

بربط الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨م

بإسم الشعب:

رئيس الجمهورية :

- بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية.
 - وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته .
 - وعلى القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية .
 - وبعد موافقة مجلس النواب .
- أصدرنا القانون الآتي نصه :-

مادة (١): تقدر جملة الموارد العامة للموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١,٥٢٤,٥٠٣,٠٣٣,٠٠٠) ريال فقط/ واحد تريليون وخمسمائة وأربعة وعشرون مليار وخمسمائة وثلاثة مليون وثلاثة وثلاثون ألف ريال لا غير وذلك كما يلي :

الإجمالي العام	١,٥٢٤,٥٠٣,٠٣٣,٠٠٠
الباب الأول : الإيرادات الضريبية	٣٣٠,١٣٣,٥٢٦,٠٠٠
الباب الثاني : المنح	٦٤,٤٩٢,٦٦٢,٠٠٠
الباب الثالث : إيراد دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	٩٩٨,٩٧١,٦١٣,٠٠٠
الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	٤٤٩,٨٥١,٠٠٠
الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	١٣٠,٤٥٥,٣٨١,٠٠٠

مادة (٢): تقدر جملة الاستخدامات العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١,٨٢٩,٥٨٥,٣٧٦,٠٠٠) ريال فقط/ واحد تريليون وثمانمائة وتسعة وعشرون مليار وخمسمائة وخمسة وثمانون مليون وثلاثمائة وستة وسبعون ألف ريال لا غير وذلك كما يلي :-

الإجمالي العام	
١,٨٢٩,٥٨٥,٣٧٦,٠٠٠	
٤٩٩,٧٧١,٣١٧,٠٠٠	الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين
٢٩٤,٤٦٨,٨٦٨,٠٠٠	الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات
٤٦٥,٨٣٦,٧١٥,٠٠٠	الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية
٢٧,٥١٢,٤٨٥,٠٠٠	استخدامات غير مبنوية
٤٤٣,٥٢٩,٣٣٧,٠٠٠	الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية
٩٨,٤٦٦,٦٥٤,٠٠٠	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم

مادة (٣): يقدر عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٨ بمبلغ (٣٠٥,٠٨٢,٣٤٣,٠٠٠) ريال فقط / ثلاثمائة وخمسة مليار وأثنان وثمانون مليون وثلاثمائة وثلاثة وأربعون ألف ريال لا غير .

مادة (٤): تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بجدول الموازنة العامة للدولة جزءاً مكملًا لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بتنفيذها .

مادة (٥): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدره والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون ولأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩ م ، وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٦): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠ م وتعديلاته بالقانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩ م ، وقانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ م والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٧): يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٨ م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : / / ١٤٢٨ هـ

الموافق : / / ٢٠٠٧ م

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

مشروعقانون رقم () لسنة ٢٠٠٧مبربط موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصةللسنة المالية ٢٠٠٨م

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

- بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية .
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته .
- وبعد موافقة مجلس النواب .

“أصدرنا القانون الآتي نصه“

مادة (١) :

- أ . يقدر إجمالي إعمادات موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (٣١١ , ٢٩٥ , ٧٤٦ , ٠٠٠) ريال فقط/ ثلاثمائة وإحدى عشر مليار ومائتان وخمسة وتسعون مليون وسبعمائة وستة وأربعون ألف ريال لاغير .
- ب . يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (٧٢ , ٢٢٩ , ٤٧٧ , ٠٠٠) ريال فقط/ اثنان وسبعون مليار ومائتان وتسعة وعشرون مليون وأربعمائة وسبعة وسبعون ألف ريال لاغير .

وذلك كما يلي :-

أولاً : الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الموحد في إعداد وتنفيذ الموارد والاستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
أ- الموارد الجارية		أ- الاستخدامات الجارية	
١٢٧,٥٣١,٦٢٨,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٥,٥٧٣,٠١٤,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والاجور وما في حكمها
١٣,٥١٩,٤٢٧,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	١٣,٠٣٧,٧٥٤,٠٠٠	الباب الثاني : مستلزمات الإنتاج ومشتريات بغرض البيع
٩,٢٤٢,١١٨,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات الأوراق المالية والعوائد	٩٣,٠٢٥,١٠٧,٠٠٠	الباب الثالث : المصروفات الجارية التحويلية والمخصصة
٣٣,٥٧٢,١٧٩,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	١١١,٦٣٥,٨٧٥,٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية
١٨٣,٨٦٥,٣٥٢,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٧٢,٢٢٩,٤٧٧,٠٠٠	جملة حساب التوزيع (فائض النشاط الجاري)
	حساب العجز الجاري	١٨٣,٨٦٥,٣٥٢,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية
١٨٣,٨٦٥,٣٥٢,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية		
ب- الموارد الرأسمالية :		ب- الاستخدامات الرأسمالية	
٧٤,٨٦٢,٢٦٢,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٤,٢٠٥,٥٩٢,٠٠٠	الباب الرابع : مشروعات قيد التنفيذ
٢,١٠٨,٣٦٠,٠٠٠	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	٧٢,٧٦٥,٠٣٠,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٧٦,٩٧٠,٦٢٢,٠٠٠	جملة الموارد الرأسمالية	٧٦,٩٧٠,٦٢٢,٠٠٠	جملة الاستخدامات الرأسمالية
٢٦٠,٨٣٥,٩٧٤,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٢٦٠,٨٣٥,٩٧٤,٠٠٠	إجمالي عام الاستخدامات الجارية والرأسمالية

ثانياً: الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة التي تتبع النظام المحاسبي الحكومي في إعداد وتنفيذ الموارد والإستخدامات الخاصة بها وفقاً لقوانين إنشائها.

الإستخدامات		الموارد	
البيان	التقديرات	البيان	التقديرات
الإجمالي العام للإستخدامات	٥٠,٤٥٩,٧٧٢,٠٠٠	الإجمالي العام للموارد	٥٠,٤٥٩,٧٧٢,٠٠٠
الباب الأول : أجور وتعويضات العاملين	٢,٢٧٦,٩٢٤,٠٠٠	الباب الأول : الإيرادات الضريبية	
الباب الثاني : نفقات على السلع والخدمات والممتلكات	٢,٢٩٤,٤٢٢,٠٠٠	الباب الثاني : المنح	٣٩,١٨٣,٧٠٧,٠٠٠
الباب الثالث : الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية	٢٣,٧٣٩,١٨١,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات والمتنوعة	٣,٧٥٥,٦٧٧,٠٠٠
الباب الرابع : اكتساب الأصول غير المالية	٢١,٨٦٦,٥٩٧,٠٠٠	الباب الرابع : التصرف في الأصول غير المالية	٢٥٢,٢٥٠,٠٠٠
الباب الخامس : اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم	٢٨٢,٦٤٨,٠٠٠	الباب الخامس : التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم	٧,٢٦٨,١٣٨,٠٠٠

مادة (٢): تعتبر التآشيرات الخاصة المدرجة بجداول موازنات الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة جزءاً مكملاً لهذا القانون ولها قوته ويجب الالتزام بها .

مادة (٣): تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الاعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولأئحته التنفيذية وتعديلاتها والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٤): يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض مع أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وقانون المؤسسات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (٥): يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٨م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : / / ١٤٢٨هـ

الموافق: / / ٢٠٠٧م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

مشروع

قانون رقم () لسنة ٢٠٠٧م

بربط موازنات القطاع الإقتصادي للسنة المالية ٢٠٠٨م

بإسم الشعب

رئيس الجمهورية

- بعد الإطلاع على دستور الجمهورية اليمنية
- وعلى القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي وتعديلاته
- وبعد موافقة مجلس النواب

« أصدرنا القانون الآتي نصه »

مادة (١) :

(أ) يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١٢٩,٠٠٠,١٢٩,٠٠٤,٢) ريال فقط / إثنان تريليون ومائة وواحد وعشرون مليار وأربعة مليون ومائة وتسعة وعشرون ألف ريال لا غير.

(ب) يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١٠٣,٠٧٢,١٨٣,٠٠٠) ريال فقط / مائة وثلاثة مليار وإثنان وسبعون مليون ومائة وثلاثة وثمانون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٦٨,٨٨٥,٨٦٩,٠٠٠) ريال فقط/ثمانية وستون مليار وثمانمائة وخمسة وثمانون مليون وثمانمائة وتسعة وستون ألف ريال لا غير.

(ج) يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٨م ، بمبلغ (٢,٦٢٣,٥٤١,٠٠٠) ريال فقط/إثنان مليار وستمائة وثلاثة وعشرون مليون وخمسمائة وواحد وأربعون ألف ريال لا غير ، منه مبلغ (٢,٥٤٦,٧٨٢,٠٠٠) ريال فقط/إثنان مليار وخمسمائة وستة وأربعون مليون وسبعمائة وإثنان وثمانون ألف ريال

عجزاً معاناً .

(د) تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الإنتاجي للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (٤٠,٣٤٦,٥٠٠,٠٠٠) ريال فقط/أربعون ملياراً وثلاثمائة وستة وأربعون مليوناً وخمسمائة ألف ريال لا غير .

وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية	
١,٥١٢,٨١٣,٩٦٧,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٥١,٦٠٥,٦٢٨,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والأجور
٣٢٧,٦٩٥,٠١٨,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	١,٦٤٤,٩٣٧,٠٢٤,٠٠٠	الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج
١٢,٨٣١,٠٠٠,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات اوراق مالية	١١٣,٠٥٠,٣٣٩,٠٠٠	الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة
٥٦,٧٠١,٦٤٨,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية		
١,٩١٠,٠٤١,٦٣٣,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	١,٨٠٩,٥٩٢,٩٩١,٠٠٠	جملة الإستخدامات الجارية
٢,٦٢٣,٥٤١,٠٠٠	عجز النشاط الجاري	١٠٣,٠٧٢,١٨٣,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
١,٩١٢,٦٦٥,١٧٤,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	١,٩١٢,٦٦٥,١٧٤,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية	
١٤٠,٦٢١,٨١٢,٠٠٠	الباب الخامس : الإيرادات الرأسمالية	١٣٨,٦٣٢,٣١٨,٠٠٠	الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ
٦٧,٧١٧,١٤٣,٠٠٠	الباب السادس : إيرادات تحويلية رأسمالية	٦٩,٧٠٦,٦٣٧,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٢٠٨,٣٣٨,٩٥٥,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٢٠٨,٣٣٨,٩٥٥,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية
٢,١٢١,٠٠٤,١٢٩,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	٢,١٢١,٠٠٤,١٢٩,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٢) :

- يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١١٢,٢٣٣,٣٦٩,٠٠٠) ريال فقط/مائة وإثنا عشر مليار ومائتان وثلاثة وثلاثون مليون وثلاثمائة وتسعة وستون ألف ريال لا غير .
 - يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (٨,٥٣٠,٧٤١,٠٠٠) ريال فقط / ثمانية مليار وخمسمائة وثلاثون مليون وسبعمائة وواحد وأربعون ألف ريال لا غير ، وتقدر حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ (٣,٦٠٤,٢٣٨,٠٠٠) ريال فقط/ثلاثة مليار وستمائة وأربعة مليون ومائتان وثمانية وثلاثون ألف ريال لا غير .
 - يقدر عجز النشاط الجاري لوحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١٧,٦٥٥,٨١١,٠٠٠) ريال فقط /سبعة عشر مليار وستمائة وخمسة وخمسون مليون وثمانمائة وأحد عشر ألف ريال لا غير منه مبلغ (١٧,٤٧٣,٠٩١,٠٠٠) ريال فقط /سبعة عشر مليار وأربعمائة وثلاثة وسبعون مليون وواحد وتسعون ألف ريال لا غير عجزاً معاناً .
 - تقدر مساهمة الحكومة الرأسمالية بموازنة وحدات القطاع العام ذات الطابع الخدمي للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (٢٤,٩٠٢,٠٩٩,٠٠٠) ريال فقط/أربعة وعشرون مليار وتسعمائة وإثنان مليون وتسعة وتسعون ألف ريال لا غير .
- وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية	
٤٧,٩١٦,٦٧٢,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	١٨,٥٠١,٩٢٠,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والأجور
٥٧٤,٢٢٩,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	٣٣,٨٥٢,٨٠٧,٠٠٠	الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج
	الباب الثالث : إيرادات اوراق مالية		الباب الثالث : المصروفات التحويلية والمخصصة
٢,١٩١,٣٩٢,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	٧,٤٥٢,٦٣٦,٠٠٠	
٥٠,٦٨٢,٢٩٣,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٥٩,٨٠٧,٣٦٣,٠٠٠	جملة الإستخدامات الجارية
١٧,٦٥٥,٨١١,٠٠٠	عجز النشاط الجاري	٨,٥٣٠,٧٤١,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
٦٨,٣٣٨,١٠٤,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	٦٨,٣٣٨,١٠٤,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية	
٤٣,٣٣٩,٠٢٢,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٣٨,٨١٤,٧٥٦,٠٠٠	الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ
٥٥٦,٢٤٣,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	٥,٠٨٠,٥٠٩,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٤٣,٨٩٥,٢٦٥,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٤٣,٨٩٥,٢٦٥,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية
١١٢,٢٣٣,٣٦٩,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١١٢,٢٣٣,٣٦٩,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٣) :

يقدر إجمالي إعمادات موازنات وحدات القطاع المختلط لكل من الإستخدامات والموارد الجارية والرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١٢٩,٦٢٩,٠٩٠,٠٠٠) ريال فقط /مائة وتسعة وعشرون مليار وستمائة وتسعة وعشرون مليون وتسعون ألف ريال لا غير .

يقدر إجمالي فائض النشاط الجاري بوحدات القطاع المختلط للسنة المالية ٢٠٠٨م بمبلغ (١١,٢٩٩,٤٦٨,٠٠٠) ريال فقط /أحد عشر مليار ومائتان وتسعة وتسعون مليون وأربعمائة وثمانية وستون ألف ريال لا غير ، وتقدر

حصة الحكومة في إجمالي هذا الفائض بمبلغ (١,٨٣٢,١٤٩,٠٠٠) ريال فقط/واحد مليار وثمانمائة وإثنان وثلاثون مليون ومائة وتسعة وأربعون ألف ريال لا غير .
وذلك كما يلي :-

التقديرات	البيان	التقديرات	البيان
الموارد الجارية		الإستخدامات الجارية	
٩٣,٣٥٩,٣١٠,٠٠٠	الباب الأول : إيرادات النشاط الجاري	٨,٢٦٣,٠٢١,٠٠٠	الباب الأول : المرتبات والأجور
٢,١١٩,٧٥٠,٠٠٠	الباب الثاني : الإيرادات المتنوعة	٥٤,٤٢٠,٣٩٢,٠٠٠	الباب الثاني : المستلزمات المباشرة للإنتاج
٤٠٢,٠٠٠,٠٠٠	الباب الثالث : إيرادات أوراق مالية		الباب الثالث : المصروفات التحويلية
١١,٥١٣,٠٠٠,٠٠٠	الباب الرابع : إيرادات جارية تحويلية	٣٣,٤١١,١٧٩,٠٠٠	والمخصصة
١٠٧,٣٩٤,٠٦٠,٠٠٠	جملة الموارد الجارية	٩٦,٠٩٤,٥٩٢,٠٠٠	جملة الإستخدامات الجارية
	عجز النشاط الجاري	١١,٢٩٩,٤٦٨,٠٠٠	فائض النشاط الجاري
١٠٧,٣٩٤,٠٦٠,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية	١٠٧,٣٩٤,٠٦٠,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية
الموارد الرأسمالية		الإستخدامات الرأسمالية	
٦,٤٧٣,٨١٨,٠٠٠	الباب الخامس: الإيرادات الرأسمالية	٤,٧٣٨,٠٠٠,٠٠٠	الباب الرابع : مشاريع قيد التنفيذ
١٥,٧٦١,٢١٢,٠٠٠	الباب السادس: إيرادات تحويلية رأسمالية	١٧,٤٩٧,٠٣٠,٠٠٠	الباب الخامس : التحويلات الرأسمالية
٢٢,٢٣٥,٠٣٠,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الرأسمالية	٢٢,٢٣٥,٠٣٠,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الرأسمالية
١٢٩,٦٢٩,٠٩٠,٠٠٠	إجمالي عام الموارد الجارية والرأسمالية	١٢٩,٦٢٩,٠٩٠,٠٠٠	إجمالي عام الإستخدامات الجارية والرأسمالية

مادة (٤) :

تعتبر التأشيرات الخاصة المدرجة بموازنات هذا القطاع جزءاً مكتملاً لأحكام هذا القانون ولها قوته ويجب الإلتزام بتنفيذها .

مادة (٥) :

تخضع كافة التصرفات المالية وتحصيل الإيرادات المقدرة والصرف من الإعتمادات بمقتضى هذا القانون لأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته ولائحته التنفيذية والقوانين والأنظمة واللوائح النافذة .

مادة (٦) :

يصدر وزير المالية التعليمات التنفيذية لهذا القانون بما لا يتعارض في أحكامه وأحكام القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وتعديلاته وقانون المؤسسات رقم (٣٥) لسنة ١٩٩١م وتعديلاته والقوانين الأخرى النافذة .

مادة (٧) :

يعمل بهذا القانون من أول يناير ٢٠٠٨م وينشر في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ : / / ١٤٢٨هـ

الموافق : / / ٢٠٠٧م

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

2008
